مـركـز وودرو ويلسـون الـدولـي للبـاحثيـن
لي أتش هـاميلتون، الرئيس والمديـر

One Woodrow Wilson Plaza
1300 Pennsylvania Avenue, NW
Washington, DC 20004-3027

www.wilsoncenter.org

Woodrow Wilson International Center for Scholars
مـركـز ووودرو ويلسـون الـدولـي للبـاحثيـن

برنامج الشرق الأوسط
مشروع منع النزاعـات

بنـاء عـراق جديـد

ضمـان حقـوق الإنسـان

المشاركات والمنظمون والمدربون في ورشة عمل كانون الأول / ديسمبر 2004 "بناء عراق جديد: دور المرأة في العملية السياسية عشية انتخابات كانون الثاني / يناير 2005" يأخذون صورة جماعية أمام بيت الأمم المتحدة في بيروت.

مقدمة 1

أمن للجميع. سلام مستدام. صندوق أدوات الدعوة والعمل 4

مبادرة الديمقراطية النسائية العراقية التي يقوم بها مركز وودرو ويلسون 5

المشاركة السياسية للمرأة العراقية 6

مشاركة المرأة في هيئات الحكم العراقية 10

مقتطفات من قانون إدارة الدولة الانتقالي 11

بناء عراق جديد: دور المرأة في العملية السياسية 12

بيروت لبنان

11–13 تموز / يوليو، 2004

مركز المرأة التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) 15

العراق قبل انتخابات كانون الثاني / يناير 2005 16

واشنطن، دي سي

6 كانون الأول / ديسمبر، 2004

بناء عراق جديد: دور المرأة في العملية السياسية عشية انتخابات كانون الثاني / يناير 2005 17

بيروت لبنان

13–16 كانون الأول / ديسمبر، 2005

توصيات للحكم الصالح في العراق 20

برنامج الحملة الموحدة: "معا، نبني العراق" 20

الانتخابات العراقية: النساء إلى صندوق الاقتراع 21

واشنطن، دي سي

22 كانون الأول / ديسمبر، 2004

بناء سلام مستدام في العراق: نقاش غير رسمي مع قيادات نسائية عراقية 23

واشنطن، دي سي

10 آذار / مارس، 2005

بناء عراق جديد: دور النساء في صياغة الدستور 25

بيروت لبنان

3–5 أيار /مايو، 2005

إعداد خطة عمل للنساء العراقيات 29

بناء عراق جديد: كيف نجعل الدستور العراقي يخدم النساء 30

بيروت لبنان

19–21 أيلول / سبتمبر، 2005

المحتويات

أعد هذا الكتيب موظفو وودرو ويلسون: هالة إسفنديارى، مديرة برنامج الشرق الأوسط؛ أنيتا شارما، المديرة السابقة لمشروع منع النزاعات؛ جيليان فرومكن، مساعد، برنامج الشرق الأوسط؛ جوليا بينيت، مساعدة، مشروع منع النزاعات وبرنامج الشرق الأوسط.

قامت بتنسيق هذا الكتيب وتحريره جوليا بينيت، وبمساعدة من هالة إسفنديارى، أنيتا شارما، وجيليان فرومكن. تم تحديث هذا النص في 15 تشرين الأول / أكتوبر، 2005.

شكر خاص لشيري هاس، إيفان هانلسي، نيثان راب، وفاريبا يسائي، على مساعدتهم البحثية والتحريرية، ولميشيل فرومان وليان هلبر على تصميم الكتيب.

صورة الغلاف: سيدة عراقية تدلي برأيها في منبر نظمته رابطة مستقبل العراق، بغداد، آذار / مارس. أحمد الربيعي/وكالة الصحافة الفرنسية / غيتي إيميجيز

الصور: ديفيد هوكسهيرست (ص 16–23)؛ جوليا بينيت (ص 14، 15، 18) وجيليان فرومكن (ص 3، 7، 26، 27، 28، 29، 30، 31)

مـقـدمـة

هالـة إسفـنـديـاري، مـديـرة بـرنـامج الـشـرق الأوسـط
أنيـتـا شـارمـا، المـديـرة الـسـابـقـة، مـشـروع مـنـع الـنـزاعـات

بالرغم من العنف الجاري يوميا والترهيب والضغوط الاجتماعية، شاركت النساء العراقيات في الانتخابات التشريعية في 30 كانون الثاني / يناير، 2005. ولم تذهب النساء إلى صناديق الاقتراع لتعزيز أجندة فصيل معين في العراق، بل للتعبير عن تصوراتهن الفردية للمستقبل السياسي والاجتماعي والقضائي لبلادهن. النساء العراقيات، العلمانيات منهن والمتدينات، المحجبات وغير المحجبات، وأولئك منهن المتحدرات من طبقات مجتمعية مختلفة وخلفيات إثنية مختلفة يتشاطرن الأهداف الموحدة المتمثلة في المساواة الكاملة بموجب القانون والاندماج الكامل في جميع جوانب الحياة اليومية. وقد عبأن أنفسهن يوم الانتخابات لإظهار أنه لا ينبغي للعراق أن يُحكم من دون المشاركة النشطة من قبل نسائه.

وقد اختار الناخبون العراقيون من 111 قائمة حزبية يوم الانتخابات. وبناء على السابقة التي أسس لها قانون الدولة الإداري الانتقالي، الذي ينص على أنه يجب أن تتمتع النساء بخمسة وعشرين بالمئة من المناصب السياسية في البلاد، فقد كانت امرأة تحتل موقع كل ثالث مرشح على أي قائمة حزبية. وقد التزمت كل القوائم الحزبية بهذا المعيار. وعليه، فقد كانت هناك سبع وثمانون امرأة من بين أعضاء الجمعية الوطنية العراقية الانتقالية المنتخبة في كانون الثاني / يناير 2005. هذا الإحصاء المتمثل في وجود واحد وثلاثين بالمئة من النساء في الجمعية الوطنية يتجاوز سابقة الخمسة وعشرين بالمئة التي نص عليها قانون إدارة الدولة الانتقالي. ومع ذلك فإن النساء يشغلن أقل من خمس وعشرين بالمئة من المناصب المتوفرة على المستويات الوزارية وكسفراء وأعضاء في لجنة صياغة الدستور وفي لجان الجمعية الوطنية الانتقالية التي كلفت بمهمة تصميم وتطبيق الديمقراطية العراقية.

لقد تمت صياغة الدستور العراقي الدائم في آب / أغسطس 2005، وبعد فترة نقاش عام له تم تقديمه للشعب العراقي في استفتاء شعبي في تشرين الأول / أكتوبر 2005. وقد تمت المصادقة على الدستور المؤقت ذاك، وتبعا للدستور، فإن الانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الأول / ديسمبر ستؤسس لاختيار الحكومة العراقية الدائمة التي ستتسلم مهامها يوم 31 كانون الأول / ديسمبر 2005.

يركز مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين "مركز ويلسون" على الدور الجوهري الذي يمكن وينبغي على المرأة العراقية أن تلعبه في بناء عراق جديد. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، أطلق برنامج الشرق الأوسط ومشروع منع النزاعات في مركز ويلسون المبادرة الديمقراطية للنساء العراقيات في نيسان / أبريل 2003، والتي تكونت من سلسلة اجتماعات في واشنطن دي سي ومجموعة من ورش العمل في المنطقة. وتهدف جميع اجتماعات وورش عمل مركز ويلسون إلى تسهيل بناء المهارات وتنمية المهارات القيادية لدى النساء العراقيات، بحيث يمكنهن أن يشاركن في مراحل مشاريع إعادة الإعمار، بناء السلام، وعملية الانتخابات. وإضافة إلى ذلك، تمكّن الاجتماعات عامة والخاصة مركز ويلسون على تقديم مجتمعات التنمية والسياسة في واشنطن دي سي لأولويات النساء العراقيات.

ومنذ شهر تموز / يوليو 2004، نظم مركز ويلسون أربع ورش عمل نُظمت في بيروت/لبنان، تم تمويلها من قبل معهد السلام الأميركي، وشارك في رعايتها مركز المرأة التابع للجنة الأمم المتحدة

الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) . وقد لعب الخبراء الدوليون والمدربون ومديرو الاجتماعات من الدول العربية دورا أساسيا في تصدر ورش العمل التي تم تصميمها لضمان تلقي المشاركات التدريب في مهارات القيادة والنشاط السياسي وفض النزاعات وتطبيق المواثيق الدولية.

ومن بين المشاركات في ورش العمل نساء من جميع أنحاء العراق والشتات اللواتي عكسن تمثيلا واسعا ومتوازنا للعراق بكل مكوناته العرقية والاقتصادية والجغرافية والعمرية والدينية. ومنذ سقوط نظام صدام حسين، شاركت أكثر من مئة امرأة عراقية في واحدة أو أكثر من ورش العمل التي نظمها مركز ويلسون وشركاؤه. وقدم تخطيط هذه الورش لتكون ورش "تدريب المدربات"، وذلك بهدف أن تعود المشاركات إلى العراق لتشاطر معرفتهن مع غيرهن من الناشطات الأخريات. ويقوم عدد من المشاركات باستعمال المواد والمعرفة التي حصلن عليها في بيروت.

هذا الكتيب يصف أحداثا مشابهة في واشنطن دي سي قام بتنظيمها مركز ويلسون مع نظرائه من المراكز الأخرى، لتلخيص الأولويات التي وضعتها النساء خلال جلسات التخطيط الاستراتيجي.

"**بناء عراق جديد: دور المرأة في العملية السياسية**" 11–13 تموز / يوليو، 2004، بيروت، لبنان. هدفت ورشة العمل هذه إلى تشجيع حركة المرأة العراقية في انتخابات كانون الثاني / يناير 2005 وتسهيل ضمهن إلى جهود إعمار ما بعد الصراع. ومن بين المشاركات العراقيات الثماني والعشرين كانت وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية، ونائبة وزير الثقافة وسيدتان من أعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية. وقد ركز المدربون على استراتيجيات زيادة مشاركة المرأة السياسية في العراق عبر أدوار ومسؤوليات موسعة لهن كقائدات مجتمع؛ ومهارات الإدارة لإدارة المنظمات غير الحكومية الفعالة؛ تطوير خطة للتنسيق والتعاون؛ والاستفادة من الآليات الدولية لمساعدة النساء على بناء السلام وإعادة الإعمار بعد الصراع. وقد دربت ورشة العمل النساء على أساليب التنظيم والتعبئة لا للنجاح في الحملات الانتخابية فحسب بل لتبوء مناصب إدارية في الحكومة. وقد طورت المشاركات خطة عمل للستة أشهر التي كانت متبقية للانتخابات البرلمانية في كانون الثاني/يناير 2005.

بناء عراق جديد: دور المرأة في العملية السياسية عشية انتخابات كانون الثاني / يناير 2005 بيروت لبنان 13–16 كانون الأول / ديسمبر، 2004 ورشة العمل هذه، وهي متابعة لورشة عمل تموز / يوليو 2004، تم عقدها قبل أسابيع فقط من الانتخابات البرلمانية وشاركت فيها الثماني عشرة مشاركة عراقية بمن فيهن وزيرة الدولة لشؤون المرأة وثماني نساء كن يخضن انتخابات كانون الثاني / يناير 2005. وقد روجت الورشة لقضايا المرأة، ليس فقط كجزء من البرامج الانتخابية، بل كبرامج للأحزاب السياسية فيما كانت تقوم بحملاتها وتعبئتها للإصلاح الديمقراطي وحكم القانون بما يتجاوز انتخابات كانون الثاني / يناير 2005. وقد قدمت المدربات استراتيجيات للتأكيد على الدور المشروع للنساء كمرشحات، وتعزيز نشاطات الأجنحة النسائية للأحزاب السياسية، وتشجيع النساء على أن يرشحن أنفسهن للانتخابات. وقد اقترحت المشاركات أيضا طرقا للمشاركة وتحويل التحسس لقضايا المرأة إلى قضايا في صلب التيار العام في العراق: مثل تبوء النساء أدوارا كأعضاء في المفوضية المستقلة للانتخابات وكمسؤولات في مراكز الاقتراع؛ ومساعدة اللاجئين والمهجرين داخليا على التسجيل للاقتراع؛ إقامة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية والقيادات النسائية في الحكومة؛ والتفاعل مع وسائل الإعلام لترويج التغطية الفعالة للمرشحات والقضايا ذات الاهتمام الخاص بالنسبة للنساء؛ وتشجيع النساء على الاقتراع والرجال على دعم هذه المبادرة. وناقشت المشاركات كيفية قيام المرأة بتشجيع وتأسيس ودعم البرامج لتطوير التعاون بين الأحزاب وإقامة الشبكات وصنع السياسة وتدريب المرشحات المحتملات.

أنيتا شارما (أعلى يمين)، المديرة السابقة لمشروع منع النزاع في مركز ويلسون تساعد في مراجعة عمل مجموعة المشاركات العراقيات في ورشة عمل كانون الأول / ديسمبر 2004.

بناء عراق جديد: دور النساء في صياغة الدستور 3–5 أيار/مايو، 2005، بيروت لبنان. ورشة العمل هذه، وهي متابعة لورشة كانون الأول / ديسمبر 2004، شاركت فيها إحدى وعشرون امرأة - بمن فيهن خمس عشرة سيدة أعضاء في الجمعية الوطنية الانتقالية، ثلاث منهن تم فورا ترشيحهن للجنة صياغة الدستور، اللواتي تمكنّ من تسليط الضوء على عملية وضع مسودة الدستور. وركزت الورشة على الكيفية التي يمكن من خلالها إحداث التغييرات على البنود الأكثر تقييدا في الدستور بعد المصادقة عليه وماهو الدور الذي يمكن للمشاركات لعبه في تعبئة نساء أخريات للضغط السياسي على البرلمان وأعضائه للتركيز على وثيقة حقوق للنساء وبناء قوة ضغط سياسي قوية للنساء عبر العراق. وناقشت المشاركات بنود مسودة الدستور التي تخص قضايا حقوق المرأة، المواطنة، العائلة، حقوق الأطفال وقانون الأحوال الشخصية. ولضمان عدم تهميش النساء وإبقائهن قوة ناشطة في هيئات صنع القرارات، فإن هناك ضرورة كبيرة لعقد ورش مماثلة في المستقبل. وتقوم المشاركات العراقيات في ورش العمل والاجتماعات بصورة دائمة بتحديد الحاجة للتدريب على فض النزاعات للتصدي للتحديات التي تواجه المشاركة السياسية في العراق، فضلا عن المطالبة بعقد ورش عمل متابعة عن تأثير تطبيق الدستور العراقي بطريقة تكون متحسسة لقضايا النساء وشاملة لجميع العراقيين. ويواصل مركز ويلسون والعديد من شركائه بتسهيل هذه العملية ودعم النساء العراقيات في مبادراتهن التقدمية. للحصول على لائحة كاملة لشركاء مركز ويلسون، يرجى الاطلاع على "لائحة المصادر" في كتيبنا السابق "بناء عراق جديد: دور النساء في إعادة البناء."

* * *

نود أن نتقدم بالشكر لفاطمة سبيثي قاسم وموظفيها في الإسكوا، جودي بارسلو، باتريشيا كرم، والموظفين المحليين لمعهد السلام الأميركي، ورند رحيم، المديرة التنفيذية للمؤسسة العراقية ورئيسة البعثة العراقية في الولايات المتحدة (تشرين الثاني / نوفمبر 2003–كانون الأول / ديسمبر 2004)، وموظفي برنامج وودرو ويلسون جيليان فرومكن وجوليا بينيت على أدوارهن في إعداد وإنجاح ورش العمل للنساء العراقيات.

ساهم في تقديم التمويل السخي لتغطية نفقات ترجمة وطبع النسخة العربية من هذا الكتيب كل من معهد السلام الأميركي ومبادرة شراكة الشرق الأوسط بمكتب شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية.

أمن للجميع، سلام مستديم: صندوق أدوات الدعوة والعمل

تلقت المشاركات في ورشتي عمل كانون الأول / ديسمبر 2004 وأيار/مايو 2005 في بيروت/لبنان نسخا من نشرة "أمن للجميع، سلام مستديم: صندوق أدوات الدعوة والعمل". هذا المصدر الذي أعدته مؤسسة "أمن للجميع: النساء يخضن السلام" (واشنطن دي سي)، وهو برنامج تابع لمؤسسة هانت ألترناتيفز فند ومؤسسة إنترناشيونال أليرت (لندن، المملكة المتحدة)، يبرز الدور الذي يمكن للمرأة لعبه كبانيات للسلام لمنع النزاع والتعافي منه.

الأهداف الرئيسية من صندوق الأدوات هذا هي:

- مراجعة المعلومات والاستراتيجيات الحساسة للتصدي لقضايا السلام والأمن الرئيسية؛
- إغلاق الهوة بين حقائق ناشطي السلام في مناطق النزاعات، وما بعد النزاع والمرحلة الانتقالية والممارسين وصانعي السياسة الدوليين المسؤولين عن وضع وتطبيق البرامج في هذه الأطر؛
- تقديم القضايا بطريقة سهلة على المستعمل ونزع الغموض الذي يحيط "بالحديث السياسي" والمصطلحات المستعملة من قبل المجتمع الدولي؛
- إبراز الأمثلة العملية على المساهمات النسائية وعرض خطوات ملموسة وذات جدوى لتعزيز تمكينهن.

وقد كانت ورشة عمل كانون الأول / ديسمبر 2004 هي المرة الأولى التي يستعمل فيها صندوق الأدوات السابق الذكر منذ توزيعه لأول مرة في تشرين الثاني / نوفمبر 2004. وبحلول أيار/مايو 2005، تلقت المشاركات نسخا من ثمانية فصول مترجمة للعربية، بما فيها واحداً عن "الديمقراطية والحكم." وقد أطلعت المشاركات على كيفية استعمال صندوق الأدوات لإرشاد دورات التدريب وتحفيز النقاشات بين الزميلات في العراق.

وقد وضع الكثير من التشديد على قسم "العدالة، الحكم والمجتمع المدني" من صندوق الأدوات، الذي يتضمن فصلا عن "الحقوق الدستورية والتشريع." ومن بين المفاهيم التي يتم طرحها في تقديم صندوق الأدوات: حقوق الاقتراع والحكم الصالح؛ التمكين الشخصي والمسؤولية؛ وضع برامج تربية مدنية؛ دور النساء في بناء السلام، عملية الانتخابات، وكل مستوى من مستويات الحكم؛ استعمال المواثيق الدولية مثل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 الخاص بالنساء، السلام، الأمن وميثاق استئصال جميع أشكال التمييز ضد النساء؛ والتخطيط الاستراتيجي في المديات القريبة والمتوسطة والبعيدة. وقد شُجعت المشاركات في ورشة العمل على تبني أمثلة عن مساهمات النساء في الحكم الصالح في دول أخرى وتطبيقها على وضعهن الخاص في العراق.

صندوق الأدوات الكامل هذا موجود على:

www.womenwagingpeace.net/toolkit.asp

مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين
مبادرة الديمقراطية للنساء العراقيات

تسلسل الأحداث التاريخي

الاجتماعات وورش العمل التالية نظمها مركز ويلسون وشركاؤه لدعم دور النساء في إعادة إعمار العراق. جميع هذه الفعاليات عقدت في واشنطن دي سي، ما لم يشر إلى عكس ذلك. للمزيد من المعلومات عن أي من هذه الأحداث، يرجى زيارة موقعنا على **www.wilsoncenter.org/middleeast** واطلع أيضا على كتيبات "بناء عراق جديد: دور المرأة في إعادة الإعمار وكسب السلام: دور المرأة في ما بعد الصراع" على الموقع: **www.wilsoncenter.org/middleeast/publications**

21–22 نيسان / أبريل، 2003
كسب السلام: دور المرأة في عراق ما بعد الصراع
تمت رعايتها بالتعاون مع مؤسسة "سلام للجميع: النساء يخضن السلام"

29 ايار/مايو 2003
وضع إعادة الإعمار ما بعد الصراع في العراق: إطلالة من الميدان
تمت رعايتها بالتعاون مع مؤسسة "سلام للجميع: النساء يخضن السلام"

8 تموز / يوليو، 2003
تمكين النساء في العراق: تحديد خطة للتحرك قدما
تمت رعايتها بالتعاون مع مؤسسة "سلام للجميع: النساء يخضن السلام"

22 أيلول/سبتمر، 2003
حديث مع سونغول تشابوك، عضو مجلس الحكم العراقي
تمت رعايته بالتعاون مع مؤسسة "سلام للجميع: النساء يخضن السلام"

12–14 تشرين الثاني / نوفمبر، 2003
بناء عراق جديد: دور المرأة في إعادة الإعمار
تمت رعايتها بالتعاون مع رابطة المحامين الأميركيين، مؤسسة "سلام للجميع: النساء يخضن السلام"، ومعهد السلام الأميركي والبنك الدولي

26 شباط / فبراير، 2004
التحضير لإعادة الإعمار بعد إعادة إعمار ما بعد الحرب في العراق: ما الذي تم تحقيقه وما الذي لا زال ينتظر التحقيق

12 آذار / مارس، 2004
قادة من العراق يتحدثون عن ما سيحدث تاليا
تمت رعايتها بالتعاون مع مؤسسة "سلام للجميع: النساء يخضن السلام"

11–13 تموز / يوليو، 2004 – بيروت، لبنان
بناء عراق جديد: دور المرأة في العملية السياسية
تمت رعايتها بالتعاون مع مركز المرأة التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وتمويله من قبل معهد السلام الأميركي

6 كانون الأول / ديسمبر، 2004
العراق قبل انتخابات كانون الثاني / يناير 2005: مداخلات من ثلاثة وزراء عراقيين
تم عقد الندوة كجزء من منبر جوزيف والما غيلدنهورن للشرق الأوسط

12–16 كانون الأول / ديسمبر - بيروت، لبنان
تمت رعايتها بالتعاون مع مركز المرأة التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وتمويله من قبل معهد السلام الأميركي

22 كانون الأول / ديسمبر، 2004
الانتخابات العراقية: النساء إلى صندوق الاقتراع

10 آذار / مارس، 2005
بناء سلام مستديم في العراق: نقاش غير رسمي مع قياديات عراقيات
تمت رعايته بالتعاون مع مؤسسة "سلام للجميع: النساء يخضن السلام"

3–5 ايار/مايو، 2005 – بيروت، لبنان
بناء عراق جديد: دور النساء في صياغة الدستور
تمت رعايتها بالتعاون مع مركز المرأة التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وتمويله من قبل معهد السلام الأميركي

المشاركة السياسية للنساء العراقيات

منذ إطاحة نظام صدام حسين في نيسان / أبريل 2003 والنساء العراقيات يعبئن أنفسهن لاستعادة وتوسيع حقوقهن للمطالبة بدور في الهياكل القيادية في العراق.

وفي أعقاب عملية "حرية العراق"، لم تكن سلطة الائتلاف المؤقتة تولي الكثير من الاهتمام لحقوق النساء وتمثيلهن في عملية التخطيط بعد الحرب. وحين اجتمعت جماعات المعارضة العراقية في الناصرية في نيسان / أبريل 2003 لبحث الحكم الذاتي، لم تكن هناك سوى أربع نساء - جميعهن من اللواتي كن في المنفى - عضوات منتدبات من مجموع حوالي 120.[1] ومع ذلك فإن الاحترام للتنوع ودور المرأة كانا من بين المبادىء الثلاثة عشر التي تم وضعها لتأسيس الحكومة العراقية الجديدة.[2]

وسارت مئات النساء في بغداد مطالبات بضم النساء إلى مجلس الحكم العراقي الذي كانت عينته سلطة الائتلاف المؤقتة في 13 تموز / يوليو 2003. ورغم جهودهن، لم تكن سوى ثلاث نساء من بين أعضاء المجلس الخمسة والعشرين: سونغول تشابوك، رجاء حبيب الخزاعي وعقيلة الهاشمي (التي تم اغتيالها في أيلول / سبتمبر 2003 وتم استبدالها لاحقا بسلمى الخفاجي). ولم يتم تضمين النساء في مجلس الرئاسة المتبدل أو في اللجنة العاملة على إصلاح الدستور.[3]

وأعلنت سلطة الائتلاف المؤقتة تعيين خمسة وعشرين وزيرا في سبتمبر 2003. وكانت وزارة البلديات والأشغال العامة تترأسها امرأة: نسرين برواري.[4] وحسب الخارجية الأميركية، وافقت سلطة الائتلاف على قائمة من نواب الوزراء في نيسان / أبريل 2004. وتضمنت تلك القائمة سبع نساء تم تعيينهن في وزارات الزراعة، الثقافة، المهجرين والمهاجرين، الكهرباء، البيئة، التعليم والمواصلات.[5]

وفي يوم 29 كانون الأول / ديسمبر، 2003، أصدر مجلس الحكم العراقي القرار رقم 137 الذي اقترح إلغاء قانون الأحوال الشخصية للعام 1959 وقام بتحويل بنود مهمة تخص الزواج والطلاق والميراث من الإدارة المدنية إلى الإدارة الدينية حسب قوانين الشريعة. وقد أدى هذا الإجراء إلى نتيجة غير مقصودة - تعبئة حركة وحدت النساء من شمال وجنوب العراق والمذاهب الدينية والأعراق المختلفة، بمن في ذلك السنة والشيعة والأكراد والآشوريون والتركمان. وقد ضغطت النساء ونجحن في إلغاء القرار 137 يوم 27 شباط / فبراير، 2004.

وفي 8 آذار / مارس، 2004، تبنت سلطة الائتلاف المؤقتة قانون إدارة الدولة الانتقالي الذي كان بمثابة دستور مؤقت للعراق وسابقة للتشريعات اللاحقة. وفي حين أن النساء طالبن بحصة أربعين بالمئة من مقاعد البرلمان، فإن القانون ينص في النهاية على أن تكون هناك نسبة خمسة وعشرين بالمئة فقط من جميع المناصب الحكومية للنساء. وقد تضمّن قانون إدارة الدولة الانتقالي نصا على وجود نظام الحصص إلى نقاش حاد حول حسنات وسيئات التمييز الإيجابي، ولكن المكاسب التي حصلت عليها المرأة العراقية بعد آذار / مارس 2004 عكست فعالية نظام الحصص كخطوة أولية نحو المساواة. وإضافة إلى ذلك، فإن القانون يوفر بندا صريحا على أن حقوق العراقيين يجب أن تُحدد، وأن تحمى، بغض النظر عن الجنس. وكانت هناك امرأتان من بين ثمانية أعضاء معينين في لجنة الانتخابات العراقية، التي تم تأسيسها يوم 31 آذار / مارس، 2004، للإشراف على انتخابات 30 كانون الثاني / يناير 2005.[6]

عملت المشاركات في مجموعات صغيرة في كانون الأول / ديسمبر 2004 لبحث انتخابات كانون الثاني / يناير 2005 وتحديد مجالات مشاركة المرأة في الحكومة العراقية الجديدة.

وأصبحت الدعوة المثابرة من قبل الجمعيات النسائية أساسية في تحقيق المكاسب السياسية والتمثيل في الحكومة العراقية الانتقالية، التي تم تشكيلها يوم 1 حزيران/يونيو 2004 ومنحت السيادة الكاملة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة في وقت لاحق من الشهر. وقد حققت الحكومة العراقية المؤقتة هدف نسبة الخمسة وعشرين بالمئة التي نص عليها قانون الإدارة المؤقتة بالنسبة لمشاركة النساء. فقد عينت نساء لقيادة ست وزارات من الوزارات الثلاثين في الحكومة: الزراعة، المهجرين والهجرة، البيئة، العمل والشؤون الاجتماعية، الأشغال العامة و(وزيرة الدولة لشؤون) المرأة.[7]

وفي حزيران/يونيو 2004، عقدت جمعية الأمل العراقية وشبكة المرأة العراقية واللجنة الاستشارية لشؤون المرأة "المؤتمر الوطني لتمكين النساء من المشاركة في الديمقراطية" في بغداد.[8] وقد حضرت المؤتمر أكثر من 350 امرأة عراقية وجمع المؤتمر نساء في الحكومة، المجتمع المدني والقطاع الخاص لوضع سلسلة من التوصيات لمشاركة النساء في العملية الديمقراطية. وعلى المستوى المحلي، احتلت النساء ستة من المقاعد في مجلس بلدي بغداد: وتولت احدى وثمانون منهن مناصب في مجالس الأحياء والأقضية حول العاصمة، وتم انتخاب الكثيرات منهن للمجالس البلدية والمحلية والقضائية في غالبية أنحاء العراق.[9]

ونظمت أكثر من 275 امرأة أنفسهن للمشاركة في المؤتمر الوطني العراقي الذي جمع أكثر من 1,100 عضو في الفترة بين 15-18، 2004 لتعيين المجلس الوطني العراقي المؤقت الذي حل محل مجلس الحكم العراقي ويكون بمثابة المجلس التشريعي لحكومة رئيس الوزراء إياد علاوي المؤقتة حتى انتخابات 30 كانون الثاني / يناير 2005. وقد تألف المجلس الوطني العراقي من 100 عضو ضم واحد وثمانون عضواً جديداً و تسعة عشر عضواً من المجلس الوطني السابق. ومرة أخرى، فإن عضوية المجلس الوطني العراقي عكست هدف نسبة الخمسة والعشرين بالمئة لمشاركة النساء التي نص عليها قانون الإدارة الانتقالي.

وفيما توجه العراقيون إلى تشكيل أول حكومة ديمقراطية لهم في كانون الثاني / يناير 2005، فإن نجاح النظام الانتخابي كان حيويا لبروز دور المرأة. وقد تم الاعتماد على هدف نسبة الخمسة والعشرين بالمئة لمشاركة النساء التي نص عليها قانون الإدارة الانتقالي في التحضير للانتخابات، وطولب بأن تكون امرأة هي العضو الثالث في كل من القوائم الانتخابية الحزبية الـ111 . وهكذا فقد كانت هناك سبع وثمانون امرأة من بين أعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية الجديدة البالغ عددها 275 عضوا التي انتخبت يوم 30 كانون الثاني / يناير 2005.[10] هذا العدد الذي يمثل نسبة احدى وثلاثين بالمئة من أعضاء الجمعية يتجاوز سابقة قانون إدارة الدولة الانتقالي المتمثلة في هدف الخمسة والعشرين بالمئة.

ومع ذلك فإن النساء يشغلن أقل من نسبة خمسة وعشرين بالمئة من المناصب المتوفرة على المستويات الوزارية والسفراء وهيئة صياغة الدستور وفي اللجان الخمس والعشرين المنبثقة عن الجمعية الوطنية الانتقالية التي كلفت بتصميم وتطبيق الديمقراطية العراقية. ومن بين الأعضاء الثلاثين في الوزارة الذين تم تعيينهم بتوصية من رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري هنالك ست نساء يشغلن سبعة مناصب وزارية وهم: البيئة، حقوق الإنسان، المهجرون والمهاجرون، البلديات والأشغال العامة؛ الاتصالات و(وزيرة الدولة لشؤون) المرأة.[11]

وكانت لجنة صياغة الدستور، التي تم الإعلان عنها أولا يوم 10 أيار/مايو، 2005، تتشكل من خمسة وخمسون عضوا، وأدى إضافة الأعضاء السنة إليها لاحقا إلى واحد وسبعين عضوا - كان تسع منهم على الأقل من النساء.[12] وقد تمت صياغة الدستور العراقي الدائم في آب / أغسطس، 2005، وبعد فترة من النقاش العام، تم تقديم الدستور المؤقت إلى الشعب العراقي في استفتاء عام جرى في تشرين الأول / أكتوبر 2005. وقد تمت المصادقة على الدستور المؤقت، وحسب هذا الدستور، فإن الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في كانون الأول / ديسمبر ستفضي إلى تشكيل حكومة عراقية دائمة تتسلم مهامها يوم 31 كانون الأول / ديسمبر 2005.

وبصفتهن منظمات وداعيات فعالات، ساهمت النساء في التغيير السياسي والاجتماعي والثقافي في العراق. والجماعات النسائية المحلية في العراق ملتزمة بتطوير منظمات المجتمع المدني العراقي والجمعيات المهنية التي تروج للتوعية بحقوق المرأة. وبحلول تشرين الأول / أكتوبر 2004، كانت الحكومة الأميركية قد مولت إنشاء إثنين وعشرين مركزا نسائيا في سائر أنحاء العراق لتقديم العناية الصحية، مهارات العمل والوصول إلى المعلومات عن الرعاية الصحية والخدمات القانونية. وهناك تسعة من هذه موجودة في بغداد وأحد عشر منها موزعة على مناطق الحلة والكوت وأقراح وبيارا والديوانية وحلبجة وكربلاء والنجف والسليمانية والطويلة.[13] وتمكّن هذه المراكز النساء من الحصول على المعرفة والخبرة في مجالات المشاريع التجارية الحرة، تعليم الديمقراطية، التنظيم السياسي، القيادة، وبناء الائتلافات.

لقد أظهرت النساء بنجاح أن بوسعهن وعليهن لعب دور مركزي في العلاقة الحيوية بين المجتمع المدني العراقي والمسرح السياسي في العراق، كما أن إنجازاتهن تشير إلى أنهن جديرات حتى بتقدير وتضمين أكبر. وبدعوتهن لتبني وإلغاء تشريعات مختلفة، فقد أثرت النساء في مواقف أساسية تتعلق بحقوق المرأة في العراق. وبانتخابهن وتعيينهن في مؤسسات حكومية، فإن النساء الآن بتن متمكنات من إحداث التغيير في قيادة العراق وهن يسهلن التحول الديمقراطي للمواطن العراقي. وعن طريق التعبئة التي قمن بها للتأثير في صياغة الدستور العراقي الدائم والمصادقة عليه، فإن النساء سيواصلن كونهن أطرافا حيوية في الترويج لسلام مستدام في العراق.

هـوامـش

1– صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. تأثير الصراع على النساء العراقيات.
www.womenwarpeace.org/iraq/iraq.htm

2– بيان صحفي من القيادة الموحدة الأميركية: رؤيا للحرية: 100 عراقي يجتمعون في الناصرية ويرسون الأساس للحكومة الجديدة. 15 نيسان / أبريل، 2003.
http://www.state.gov/p/nea/rls/19714.htm

3– صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. تأثير الصراع على النساء العراقيات.
www.womenwarpeace.org/iraq/iraq.htm

4– المصدر ذاته.

5– سلطة الائتلاف المؤقتة: بيان حقائق عن نواب الوزارات.
www.cpa-iraq.org/government/dep_mins.html

6– مفوضية الانتخابات العراقية المستقلة: تشكيل مفوضية الانتخابات العراقية المستقلة.
http://www.ieciraq.org
وأنباء الأمم المتحدة. الأمم المتحدة تعلن تأسيس مفوضية الانتخابات العراقية المستقلة، 4 حزيران/يونيو 2004.
http://www.un.org/apps/news/storyAr.asp?NewsID=10956&Cr=Iraq&Cr1=&Kw1=Hmdia=ABBas&Kw2=&Kw3=#

7– موقع ميدل إيست ريفيرنس
MiddleEastReference.org.uk.
http://middleeastreference.org.uk/iraqministers.html

8– بيان ختامي من المؤتمر الوطني لتمكين النساء في عملية الديمقراطية، صدر في بغداد. 4 حزيران/يونيو، 2004.

9– مكتب كبير منسقي قضايا المرأة الدولية، بيان حقائق من وزارة الخارجية الأميركية: الالتزام الأميركي بالنساء في العراق. 3 آب / أغسطس، 2004.
http://www.state.gov/g/wi/rls/35165.htm

10– سيدة برلمانية، لميعة عبد الخداوي، اغتيلت يوم 27 نيسان / أبريل 2005.

11– موقع ميدل إيست ريفيرنس
http://middleeastreference.org.uk/iraqministers.html
MiddleEastReference.org.uk.

12– نيويورك تايمز. Q&A: صياغة الدستور العراقي. 24 حزيران/يونيو، 2005.
www.nytimes.com/cfr/international/slot3_062405.html?

13– وزارة الخارجية الأميركية. بيان حقائق. العراق: بناء مجتمع جديد.
19 تشرين الأول / أكتوبر، 2004.
http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfile-english&y=2004&m=2004&m=October&x=20041019184622cpataruk0.3498346&t=xarchives/xarchitem.html

مشاركة النساء العراقيات في هيئات الحكم العراقي

■ قوات التحالف تدخل العراق 20 - آذار / مارس، 2003.

■ تم تأمين بغداد نهائيا وأزيح صدام حسين، 9 نيسان / أبريل، 2003.

■ تأسيس سلطة الائتلاف المؤقتة 16- نيسان / أبريل، 2003.

تأسيس مجلس الحكم العراقي 13- تموز / يوليو، 2003.
25 عضوا 3- نساء
- سونغول تشابوك *
- رجاء حبيب الخزاعي *
- سلمى الخفاجي (احتلت مكان عقيلة الهاشمي، التي اغتيلت لاحقا).

إعلان الوزارات – 1 أيلول / سبتمبر، 2003
25 وزيرا - امرأة واحدة
- وزيرة البلديات والأشغال العامة، نسرين برواري *

■ إعلان القرار (137) 29- كانون الأول / ديسمبر، 2003.

■ رفض القرار (137) 27- شباط / فبراير، 2004.

■ تبني قانون إدارة الدولة الانتقالي 8- آذار / مارس، 2004، وينص على أن تكون نسبة الـ25 بالمئة من المناصب الحكومية من النساء.

نواب الوزارات الموافق عليهم من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة 5- نيسان / أبريل، 2004
28 وزيرا - سبع منهم نساء
- الزراعة - سوسن علي المجيد الشريفي
- الثقافة - ميسون سالم الدملوجي *
- المهجرون والهجرة: حمدية أحمد نجفق
- الكهرباء: بركة مهدي صالح الجبوري
- البيئة: منال كميل إلياس عزيز
- التعليم العالي: بيروان عبدالكريم خيلاني
- المواصلات: ميثاء العلمي

تأسيس المفوضية المستقلة للانتخابات العراقية 31- أيار/مايو، 2004
8 أعضاء عراقيين - امرأتان
- هندية عباس محمد الحسيني
- سعاد محمد جلال شلال الجبوري

تأسيس لجنة إصلاح الدستور
24 عضوا - لم تتضمن أية امرأة

■ الحكومة العراقية المؤقتة 1- حزيران/يونيو، 2004 (نقل السيادة من سلطة الائتلاف المؤقتة، 28 أيار/مايو 2004)

تشكيل مجلس وزراء من 33 عضوا يترأسه رئيس الوزراء إياد علاوي
30 منصبا وزاريا - ست نساء
- الزراعة: سوسن الشريف
- المهجرون والمهاجرون: باسكال إيشو وردة *
- البيئة: ميشكال موْمن
- العمل والشؤون الاجتماعية: ليلى عبداللطيف *
- الأشغال العامة: نسرين برواري *
- وزيرة (الدولة لشؤون المرأة): نرمين عثمان *

المجلس الوطني المؤقت الذي تأسس ليحل محل مجلس الحكم العراقي
المؤقت في المؤتمر الوطني الذي عقد في 15–18 آب / أغسطس، 2004.
100 عضو 18 - اختيروا حديثا، 18 تم اختيارهم من مجلس الحكم العراقي المحلول، 25 امرأة (تحقق هدف تمثيل الـ25٪ للنساء).

■ الحكومة العراقية المؤقتة - انتخابات 30 كانون الثاني / يناير، 2005

مجلس وزراء من 36 عضوا يرأسه رئيس الوزراء إبراهيم الجعفري
32 منصبا وزاريا: 17 شيعة، 8 أكراد، 6 سنة، مسيحي، 6 نساء يرأسن سبع وزارات
- شؤون المجتمع المدني - علا حبيب كاظم
- البيئة: نرمين عثمان *
- حقوق الإنسان: (قائمة بالأعمال): نرمين عثمان *
- المهجرون والمهاجرون: سهيلة عبد جعفر
- البلديات والاشغال العامة - نسرين برواري *
- الاتصالات: جوان فؤاد معصوم
- وزيرة (الدولة لشؤون المرأة): أزهار عبدالكريم الشيخلي *

الجمعية الوطنية الانتقالية التي انتخبت لتحل محل المجلس الوطني المؤقت
275 عضوا برلمان
- الائتلاف العراقي الموحد (48٪ من الأصوات)
- قائمة ائتلاف كردستان (26٪ من الأصوات)
- القائمة العراقية / علاوي (14٪ من الأصوات)

87 امرأة (31٪)* تم تحقيق هدف مشاركة النساء المتمثل في نسبة 25٪.

إعلان تشكيل لجنة صياغة الدستور 10- أيار/مايو، 2005
71 عضوا - ما لا يقل عن 9 نساء، بمن فيهن:
- نجيحة العامري
- إيمان الأسدي خليل *
- عقيلة الدهان
- التفات الفتلاوي *
- زهرة حسن الهاشمي *
- مريم الريس
- رجاء حبيب ظاهر الخزاعي *
- منيرة عبدالمحمد *

■ الإنتهاء من صياغة مسودة الدستور - آب / أغسطس 2005

■ تمت المصادقة على الدستور بعد تقديمه للشعب العراقي في استفتاء 15- تشرين الأول / أكتوبر، 2005.

■ آخر موعد لإجراء الانتخابات للحكومة العراقية الدائمة، 15 كانون الأول / ديسمبر، 2005

■ آخر موعد لتشكيل الحكومة العراقية الدائمة 31- كانون الأول / ديسمبر، 2005

* من زائرات مركز وودرو ويلسون أو المشاركات في ورش عمله. أكثر من 30 من أعضاء الجمعية الوطنية المؤقتة حضرن جلسات ورش عمل المركز.

مقتطفات من قانون إدارة الدولة الانتقالي الذي تم تبنيه يوم 8 آذار / مارس، 2004

الديباجة

إن الشعب العراقي الساعي الى استرداد حريته التي صادرها النظام الاستبدادي السابق، هذا الشعب الرافض للعنف والاكراه بكل اشكالهما، وبوجه خاص عند استخدامهما كأسلوب من اساليب الحكم، قد صمم على ان يظل شعبا حرا يسيّسه حكم القانون.

وهو يؤكد اليوم احترامه للقانون الدولي، لا سيما وهو من مؤسسي الامم المتحدة؛ عاملا على استعادة مكانه الشرعي بين الامم، وساعيا في الوقت نفسه الى الحفاظ على وحدة وطنه بروح الاخوة والتآزر، ولغرض رسم الملامح لمستقبل العراق الجديد، ووضع آلية تهدف الى ازالة آثار السياسات والممارسات العنصرية والطائفية ومعالجة المشاكل المرحلية.

فقد أقر هذا القانون لادارة شؤون العراق خلال المرحلة الانتقالية الى حين قيام حكومة منتخبة تعمل في ظل دستور شرعي دائم سعيا لتحقيق ديمقراطية كاملة.

الباب الأول: المبادئ الأساسية

المادة الأولى: المبادىء الأساسية

المادة 1، القسم ب: ان الاشارة للمذكر في هذا القانون تشمل المؤنث ايضا.

المادة 7، القسم أ: الإسلام دين الدولة الرسمي ويعد مصدرا للتشريع ولا يجوز سن قانون خلال المرحلة الانتقالية يتعارض مع ثوابت الإسلام المجمع عليها ولا مع مبادئ الديمقراطية والحقوق الواردة في الباب الثاني من هذا القانون، ويحترم هذا القانون الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسات الدينية.

المادة الثانية: الحقوق الاساسية:

المادة الثانية عشرة: العراقيون كافة متساوون في حقوقهم بصرف النظر عن الجنس أو الرأي أو المعتقد أو القومية أو الدين أو المذهب أو الأصل، وهم سواء أمام القانون ويمنع التمييز ضد المواطن العراقي على أساس جنسه أو قوميته أو ديانته أو أصله. ولهم الحق بالأمن الشخصي وبالحياة والحرية ولا يجوز حرمان أي أحد من حياته أو حريته إلا وفقا لإجراءات قانونية، إن الجميع سواسية أمام القضاء.

المادة الحادية والعشرون: لا يجوز للحكومة العراقية الانتقالية أو حكومات وإدارات الأقاليم والمحافظات والبلديات أو الإدارات المحلية أن تتدخل في حق الشعب العراقي في تطوير مؤسسات المجتمع المدني سواء كان ذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الدولية أو بأي شكل آخر.

المادة الثالثة والعشرون: يجب ألا يفسر تعداد الحقوق المذكورة آنفا بأنها الحقوق الوحيدة التي يتمتع بها أبناء الشعب العراقي، فهم يتمتعون بكل الحقوق اللائقة بشعب حر له كرامته الإنسانية، وبضمنها الحقوق المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية وغيرها من وثائق القانون الدولي التي وقعها العراق أو انضم إليها، أو غيرها التي تعد ملزمة له وفقا للقانون الدولي. ويتمتع غير العراقيين في داخل العراق بكل الحقوق الإنسانية التي لا تتعارض مع وضعهم باعتبارهم من غير المواطنين.

الباب الرابع: السلطة التشريعية الانتقالية

تنتخب الجمعية الوطنية طبقا لقانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية، ويستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء الجمعية الوطنية، وتحقيق تمثيل عادل لجماعات العراق كافة وبضمنها التركمان والكلدوآشوريين والآخرون.

للاطلاع على قانون إدارة الدولة الانتقالي في العراق للفترة الانتقالية، يرجى زيارة موقع:
www.cpa-iraq.org/government/TAL.html

"بناء عراق جديد: دور المرأة في العملية السياسية"

بيروت، لبنان 11-13 تموز / يوليو، 2004

من 11-13 تموز / يوليو، 2004، عقد مركز ويلسون بالتعاون مع مركز المرأة التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ورشة العمل "**بناء عراق جديد: دور المرأة في العملية السياسية**" في بيروت، لبنان. وتم تمويل ورشة العمل هذه من خلال هبة من مركز السلام الأميركي.

المدربون: آرمن باليان، شبكة فض النزاعات اللبنانية؛ عفاف مرعي، الرابطة المصرية لتعزيز المشاركة المجتمعية؛ نهاد أبو القمصان، المركز المصري لحقوق النساء؛ وشيريل ويتنغتون، الرئيسة السابقة لوحدة قضايا المرأة، بعثة حفظ السلام الدولية في تيمور الشرقية. ومن بين المشاركات العراقيات في الورشة كانت وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية، ونائبة وزيرة الثقافة، واثنتان من أعضاء المجلس الوطني الانتقالي.

وقد وفرت ورش العمل منبرا للنقاش بشأن طرق زيادة المشاركة السياسية للمرأة في العراق؛ تحديد الثغرات في برامج ترويج الديمقراطية؛ بحث الاستراتيجيات لتعزيز تمكين المرأة؛ إعداد خطة للتنسيق والتعاون بين الجهات المانحة ومنفذي البرامج والأفراد؛ وتركيز الاهتمام على الأولويات لتسهيل إشراك المرأة في عمليات إعادة البناء بعد الصراع.

وقد استهدفت ورشة العمل تطوير قدرات المشاركات على تحليل القضايا الخاصة بالمشاركة السياسية وأدوار ومسؤوليات القيادات النسائية وبناء الفريق وتحضير رسائل الحملات الانتخابية وطرق مخاطبة الناخبين. وإضافة إلى ذلك، اكتسبت النساء المشاركات خبرة في مهارات الاتصال والعرض وإدارة الحملات الانتخابية.

تقييم الأولويات

في بداية ورشة العمل، أثارت المشاركات قضايا كان لها تأثير مباشر على العملية السياسية في العراق. وكان هناك شاغل محدد بشأن الكيفية التي ستعكس فيها برامج الأحزاب السياسية مساواة المرأة مع الرجل ومشاركتها، خصوصا على ضوء تغيير الروابط السياسية في العراق من شهر إلى آخر، وأن التميع والغموض في الوضع يمثلان مشاكل بالنسبة إلى استمرار الأجندات السياسية.

وكانت الاعتبارات الأساسية متمثلة في حقيقة أن النساء العراقيات كن معزولات عن العالم الخارجي وكن يعانين من انعدام وجود أعداد كبيرة من النساء في مواقع صنع القرار. وكانت المشاركات قلقات حيال ضرورة أخذ معاناة النساء العراقيات الريفيات المهمشات في الحسبان، مع التركيز على انعدام قدرتهن إلى الوصول إلى فرص التعليم. وإضافة إلى حقيقة أن الرجال في المناطق الريفية قد يمنعون النساء من مغادرة منازلهن للانتخاب، فقد قُدّر أن انعدام الانتخاب الإلزامي في العراق وقضايا الأمن سيكون له تأثير سلبي كبير على قدرة النساء على المشاركة.

وعبر عدد من المشاركات عن حقيقة أن العواقب النفسية للإرهاب والأصولية يجب أخذها في الاعتبار حين يتم التحضير للانتخابات في العراق. وقد نُظر إلى إمكانية أن جماعات وأحزابا قد تقاطع الانتخابات - سواء بسبب الجهل أو كنوع من الاحتجاج - على أنه اعتباراً مهماً للتخطيط الاستراتيجي.

وأشارت المشاركات إلى أنه إذا كان للنساء أن يشاركن في العملية الانتخابية بأعداد كبيرة، فإن ذلك سيؤدي إلى تغيير ملموس - إذ أن النساء سيخترن حكومة تخدم غاياتهن الخاصة: وهو ما يمثل تصورا مختلفا عن تصور الرجال للعراق الجديد. وأرادت المشاركات تطوير آلية لتطبيق هدف نسبة الخمسة والعشرين بالمئة الذي أسس له قانون الدولة الانتقالي العراقي، وهو ما يعني أن ربع البرامج الانتخابية والأحزاب السياسية سيكون مكوناً من النساء.

وأشارت المشاركات أيضا إلى أن الروابط النسائية هي جديدة نسبيا في العراق كما أن المنظمات غير الحكومية هي أيضا جديدة نسبيا وتتطلب التعاون من أجل إقامة آلية منسقة للتغيير. إن منظمات النساء بحاجة إلى الوحدة والتشابك التنظيمي، ما يؤدي إلى تعاون نحو تحقيق خطة عمل للتعامل مع "ثقافة الرفض" في العراق. وقد نُظر إلى وسائل تسهيل العملية الديمقراطية من دون تدخل خارجي، كما والمشاركة الكاملة للنساء في العملية السياسية، على أنها حيوية، فضلا عن ضرورة إدراك النوعية الخاصة للقيادة النسائية.

التدريب السياسي

افتُتحت ورشة العمل بجلسة تدريب قدمتها **عفاف مرعي ونهاد أبو عثمان** اللتان أطلعتا المشاركات على المستويات المرتبة للمشاركة السياسية لشرح المفهوم المطلق للمجتمع المدني والدور الذي يلعبه في الوضع السياسي في العراق اليوم.

وناقشت المشاركات بصورة خاصة كيفية التنظّم وترويج حملاتهن الانتخابية في ظل وجود قوات التحالف، وكيفية فهم واستعمال الآليات الدولية والوطنية مثل قرار مجلس الأمن الدولي 1546 والمفوضية المستقلة للانتخابات في العراق والوزارة التي تأسست مؤخرا لشؤون النساء وقانون الدولة الانتقالي.

وتم التركيز على دراسة مهارات الاتصال والعرض الشخصية وطرح الصورة عن طريق تفحص مفهوم الاتصال وعناصره، مثل الخطوات الفعالة لتنظيم الحوارات. وقد أطلعت المشاركات على الأنواع المختلفة للناخبين وكيفية التعاطي مع التفاعلات السلبية وكيفية كسب ثقة الناخبين. وقد تم التأكيد على النهج العلمي والمهارات المطلوبة لتصميم برنامج انتخابي وإدارة الحملات الانتخابية وتأسيس غرفة عمليات لمرشحة ناجحة. وناقشت المدربات أيضا كيف تكون المرأة ناشطة بصورة استباقية رغم إمكانياتها المحدودة، وكيفية كسب المهارات لإدارة إدارة الحملة الانتخابية وكيفية تطوير وسائل الترويج الانتخابية واستقطاب الناخبين.

وقد صممت المشاركات خطة لستة أشهر لوضع برنامج حملة انتخابية واتصال فعال مع الناخبين وأعضاء الحزب السياسي. وشجعت ورشة العمل المشاركات على تطوير استراتيجية قومية يتم دمجها في أعمال الوزارات والأقاليم والأحزاب السياسية. وحيث أن الانتخابات كانت ستتم بعد ستة أشهر، فقد حثت المدربات النساء على مواصلة العمل على خطط العمل التي وضعنها ودعم الواحدة منهن الأخريات - حتى لو كانت لديهن أهداف وغايات مختلفة. وكان أحد الأهداف الأكثر أهمية هو ضمان أن لا يتم وضع النساء فقط في أوضاع لكي يتم انتخابهن، بل أن تتم تهيئة المرشحات المؤهلات للحصول على هذه المراكز. وتشير الأمثلة الحديثة إلى أن المرشحات النسائيات المستقلات عادة ما يفشلن في حملاتهن الانتخابية فيما أن النساء اللواتي يخضن الانتخابات على لوائح يحققن نجاحا أكبر. وقد اعتبر ذلك تحديا للنساء العراقيات اللواتي أشرن إلى أن أقلية من النساء فقط يشاركن في أحزاب سياسية رئيسية.

آرمن باليان يقوم بالتدريب في ورشة منع النزاع خلال ورشتي عمل تموز / يوليو وكانون الأول/ ديسمبر 2004.

العمل مع الأمم المتحدة

نظمت **شيريل ويتينغتون** جلسة تدريب وفرت فرصة تتعلم منها المشاركات عن الآليات الدولية لمساعدة النساء على جهود بناء السلام. وأشارت ويتنيغتون إلى أنه بتبني قرار مجلس الأمن رقم 1325، فإن على جميع الأطراف المشاركة في التفاوض على وتنفيذ اتفاقيات السلام ومهمات حفظ السلام الاحتفاظ بموقف يحترم النساء. وبتأكيدها على أهمية ضمان حماية حقوق النساء والمشاركة الكاملة للنساء في جميع أوجه ترويج السلام والأمن والحفاظ عليهما، فإن بوسع الأطراف تقوية دور المرأة في صنع القرار. ويوصي القرار بتقديم تدريب متخصص للعاملين في عمليات حفظ السلام على حماية وتوفير الاحتياجات الخاصة وحقوق الإنسان والأطفال، ويحث على تمثيل أكبر للنساء في جميع مستويات عمليات حفظ السلام. وأشارت ويتينغتون إلى أن على النساء العراقيات استعمال ميثاق استئصال جميع أشكال التمييز ضد النساء وقراري مجلس الأمن رقم 1325 و1546 للحصول على الدعم الدولي للنشاطات السياسية. وحثت ويتينغتون النساء على تطوير الشراكات مع الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني للمرأة العراقية والأحزاب السياسية العراقية لدعم أهداف النساء المتمثلة في المشاركة الكاملة والمتساوية.

فض النزاعات

أجرى **آرمن باليان** تدريبا على مهارات فض النزاعات فضلا عن الأساليب الأولية للمفاوضات وحل المشاكل. وقد صُممت أجندة الجلسة لتزويد المشاركات بمصطلحات مشتركة وتفاهم مشترك لمبادىء فض النزاعات والمفاوضات الأساسية، فضلا عن فرصة المشاركة في عمليات فض النزاعات عن طريق اختبار الطرق والأساليب الجديدة.

واستعملت المشاركات قدراتهن في تحليل القضايا الأساسية للنزاع، وتفهم ردود فعلهن والرد بطريقة أكثر فعالية. وبحثن التعامل مع النزاع بصورة أكثر قوة وإيجابية ومنع النزاعات من التفاقم والتصعيد وصولا إلى مواجهات يمكن أن تكون عنيفة.

وركزت التمارين التي أجرتها المدربة بصورة جماعية مع المشاركات على الخبرة الشخصية في النزاع وهيكله، كما وأنواع النزاع وحركات تصعيد النزاع. وتضمن التدريب على فض النزاعات مقدمة عن المبادىء والعوامل الرئيسية للمواجهات الإيجابية، وتمرين لعب الأدوار في النزاع، وحل النزاعات بطريقة إبداعية وتفحص مراحل فض النزاع.

وتم التطرق إلى دور المنظمات النسائية في فض النزاعات، والتناقض بين حقوق المرأة والمنظمات النسائية وغيرها من الأطراف في العراق، وكيف يمكن للمرأة ومنظماتها حماية أنفسهن. وأشارت النساء المشاركات إلى ضرورة تفحص الجوانب النفسية للنزاع، وتحقيق حل النزاع في موقف معقد تكون فيه النزاعات الداخلية والخارجية موجودة معا وإقامة ثقافة سلام للتغلب على النزاع

مركز المرأة التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

بـيـروت، لـبـنـان

تم تأسيس مركز المرأة التابع لـ الإسكوا في تشرين الأول / أكتوبر 2003، بعد تبني إسكوا للقرار 240 XXII الذي يقر بأن جزءا أساسيا من التنمية يتمثل في تمكين النساء. ورغم التقدم الكبير نحو المساواة، فإن النساء العربيات لا زلن يواجهن بعض العراقيل الأكثر تحديا على طريق التمكين فضلا عن مواجهتهن العراقيل المتمثلة في انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي، الاحتلال والحرب. وعليه، فإن مركز المرأة التابع لـ الإسكوا يعمل بصورة دائمة على إبراز قضايا المرأة وتشجيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على العمل الحازم لإشراك النساء في جميع أوجه عملية التنمية.

فاطمة سبيطي-قاسم، مديرة المركز النسائي في إسكوا تتحدث إلى المشاركات في ورشة العمل حول تطبيق المواثيق الدولية الخاصة بحقوق المرأة.

وتحت إشراف **فاطمة سبيثي قاسم**، يركز مركز المرأة على ثلاثة مجالات رئيسية للتمكين: الاقتصادي (تخفيف الفقر)؛ الاجتماعي (أدوار الجنسين والشراكة في الأسرة) والسياسي (المشاركة في عملية اتخاذ القرار والمشاركة السياسية). ويركز المركز نشاطاته على جعل المجتمع أكثر تفهما للقضايا الخاصة بالمرأة ومراقبة التنمية وتحليل وضع المرأة العربية وتجميع التقارير عن أوضاع الدول العربية؛ وتقديم دعماً كبيراً للدول الأعضاء في وضع الإجراءات ذات الصبغة العملية والتشريعات والسياسات والاستراتيجيات المراعية لوضع النساء، وتنسيق موقف معين مشترك للمنطقة بالنسبة إلى القضايا العالمية ذات الاهتمام؛ ورفع درجة الوعي بقضايا المرأة عبر التقارير والدراسات والمؤتمرات ووسائل الإعلام؛ وتقديم الدعم الفني لبناء المؤسسات والقدرات للآليات الوطنية للنساء ومنظماتهن غير الحكومية؛ والدعوة إلى نهج يقوم على حق التنمية لتمكين ودفع قضايا النساء العربيات إلى الأمام من أجل القضاء على التمييز وتقليل الاختلالات بين الجنسين؛ وجعل الموقف المساوي بين الجنسين موقفا للتيار العام في سياسات التنمية والبرامج والمشاريع كوسيلة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

ولزيادة تأثير عمل المركز والاستفادة من خبرات وتخصصية الوكالات والمنظمات، فإن الإسكوا تتعاون في تنظيم أنشطتها مع الأمانة العامة للأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة كما مع المنظمات الدولية والوكالات العربية الإقليمية وأشباه الإقليمية والوكالات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني. وتدرك الإسكوا أن الاستجابة الفعالة للاحتياجات الإقليمية تتضمن بناء الوفاق على الأعمال المطلوب القيام بها على المستوى الإقليمي وربطها بتلك الأعمال المتصور القيام بها على صعيد كل دولة من دول الإقليم كما وبتلك التي تقوم بها منظمات إقليمية ووكالات مانحة أخرى. وتقيم الإسكوا علاقات وثيقة مع النساء في المنطقة وهي الهيئة المنظمة لفريق عمل العراق التابع للأمم المتحدة.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع التالي:
www.escwa.org.lb

العراق قبل انتخابات كانون الثاني / يناير 2005

واشنطن، دي سي، 6 كانون الأول / ديسمبر

نسرين برواري، وزيرة البلديات والأشغال العامة، تتحدث عن انتقال العراق إلى مرحلة الاستقرار.

تحدثت ثلاثة من الوزراء في الحكومة العراقية المؤقتة، وهم **نسرين برواري**، وزيرة البلديات والأشغال العامة؛ **ولؤي حاتم سلطان العريس**، وزير المواصلات، **ومامو فرحان عثمان**، وزير الدولة للمجتمع المدني في مركز ويلسون عن استعدادات العراق للانتخابات العراقية التي جرت في كانون الثاني / يناير 2005. وقد تم عقد هذا الاجتماع كجزء من منبر جوزيف وألما غيلدنهورن التابع لبرنامج الشرق الأوسط في المركز وتمت رعايته بالاشتراك مع مشروع منع النزاعات.

وقالت الوزيرة برواري إنه في حين أن تواصل العمليات المسلحة تديم الحاجة إلى وجود قوات التحالف في العراق، فإن العراقيين يتوقعون سيناريوها يصبح فيه جيشهم الوطني قادرا على القيام بواجباته الأمنية. وقالت محذرة: "إذا وقع العراق في أيدي المتمردين، فإن المجتمع الدولي كله سيكون في خطر." وشجع الوزراء المجتمع الدولي على الإبقاء على وزيادة دعمه للعراق خلال فترة الانتقال الصعبة إلى الاستقرار.

وذكر الوزير العريس أن وزارته تعمل بصورة حثيثة لإعادة بناء البنية التحتية لشبكة المواصلات في العراق وتحدث عن خطط لتوسيع وتحسين قدرات النقل الجوي. وتوقع أن تزدهر الديمقراطية في العراق في نهاية المطاف، ولكنه قال إن الديمقراطية تأتي من خلال التجربة وليس من خلال التناصح.

أما الوزير فرحان عثمان فقال إن واحدا من أشد التحديات أمام إعادة البناء في العراق الجديد فهو تذكير العراقيين بعظمتهم ومواهبهم. وقال: "لقد كنا ضحايا لمسيرة تاريخية معذبة." وقارن بين التحديات التي يواجهها العراقيون بعد انهيار نظام صدام القمعي بتلك التي واجهها الأوروبيون في نهاية العصور الوسطى.

وأعرب الوزراء عن يقينهم بأنه بغض النظر عن حجم التحديات فإن الوضع الحالي في العراق هو أفضل بكثير ما كن عليه في عهد الديكتاتور صدام حسين. وتشاطر الوزراء التفاؤل بأن نجاح الانتخابات الحرة والنزيهة في العراق سيكون خطوة حيوية لبناء الديمقراطية العراقية.

بناء عراق جديد: دور المرأة في العملية السياسية

عشية انتخابات كانون الثاني / يناير 2005

بيروت لبنان 13-16 كانون الأول / ديسمبر، 2004

من 13 إلى 16 كانون الأول / ديسمبر2004، عقد مركز ويلسون بالتعاون مع الإسكوا. ورشة عمل تحت شعار "**بناء عراق جديد: دور المرأة في العملية السياسية عشية انتخابات كانون الثاني / يناير 2005**" في بيروت. وقد تم تمويل هذه الورشة بهبة من معهد السلام الأميركي.

المدربون اللذين شاركوا في الورشة هم: آرمن باليان، شبكة فض النزاعات في لبنان؛ عفاف مرعي، الرابطة المصرية لتعزيز المشاركة المجتمعية؛ وخالد علي عمر، مركز هشام مبارك للقانون، القاهرة. ومن بين النساء الـ 18 اللواتي شاركن في الورشة كانت ثمان منهن يعتزمن لمشاركة في انتخابات كانون الثاني / يناير 2005.

وحيث أن هذه الورشة تمت قبل أقل من شهرين من الانتخابات، فقد وضعت المشاركات أهدافا مختلفة لزيادة مشاركة المرأة العراقية في العملية الانتخابية وضمان تحقيق تمثيل ما لا يقل عن خمسة وعشرين بالمئة من النساء في الجمعية الوطنية الانتقالية. وتضمنت تلك الأهداف:

- تقديم استراتيجيات للقيام بحملات عامة، التأكيد على الدور المشروع للنساء كمرشحات، تعزيز النشاطات للأجنحة النسوية في الأحزاب السياسية وتشجيع النساء على أن يخضن الانتخابات كمرشحات.
- صياغة برنامج سياسي ذي مصداقية يتبنى قضايا المرأة ويضمن وضع المرأة في قائمة المرشحين، وهو ما يمكن أن يعمل بفعالية على بناء عراق جديد ومسالم.
- ضمان أن إدارة الأحزاب واللجان السياسية للحزب تتسم بالتوازن لناحية عضوية النساء والالتزام بتعيين النساء في أدوار قيادية.
- بحث الكيفية التي يمكن بها للنساء المنتخبات تشجيع، تأسيس ودعم برامج لإقامة تعاون ما بين الأحزاب وإقامة العلاقات بينها ووضع السياسات وتبادل المعلومات والخبرات وتدريب المرشحات المحتملات.
- التدرب على مهارات التحاور لمخاطبة جماعات المؤيدين المختلفة وتحسين فعالية التفاوض لدى المشاركات.
- توسيع دور النساء المنتخبات لمناصب حكومية على مستوى الدولة والوطن، لضمان عمل المسؤولات المنتخبات بصورة فعالة كمشرعات والتحضير لحملات إعادة الانتخاب.

ولم تعمل هذه الورشة فقط على تشجيع المشاركة السياسية للمرأة في عمليات الترشيح والانتخاب فحسب، بل تفحصت أيضا الطرق التي تستطيع بها المرأة تشجيع التوازن في الإجراءات الانتخابية. مجالات المشاركة التي تم بحثها مع المشاركات تضمنت: تولي النساء أدوارا كمسؤولات في لجنة الانتخابات في مراكز الاقتراع؛ مساعدة اللاجئين والمهجرين على التسجل للانتخاب؛ وتشجيع النساء على الانتخاب والرجال على دعم هذه المبادرة.

المدربة عفاف مرعي من الرابطة المصرية لتحسين المشاركة المجتمعية وخالد علي عمر من مركز هشام مبارك للقانون في القاهرة يشرحان أساليب زيادة المشاركة السياسية.

فض النـزاع

تمثل اليومان الأولان من ورشة العمل في التدريب الذي قام به **آرمان باليان** الذي وصف ممارسة فض النزاع على أنها محكومة بمبادىء فض الخلافات وتفحص جذور النزاعات - بما في ذلك جميع الأطراف، وتقبل واقع أن التوصل إلى حل للنزاع يتطلب الكثير من التدريب من كل طرف.

وبحثت المشاركات العديد من الآليات التي يمكن أن تنجح في حل النزاعات. ووافقن على أن التحكيم والوساطة هما أكثر الطرق شيوعا لحل النزاعات في العالم العربي حيث جرت العادة على اللجوء إلى التقاليد العشائرية لحل النزاعات. وأشارت بعض المشاركات أن الانتقال نحو آلية أكثر جماعية مثل التفاوض يمكن أن يكون أمرا إيجابيا لبناء عراق ديمقراطي. وبحثت المشاركات أن عملية حل النزاعات يجب أن تشتمل على بناء الثقة بين الأطراف وكشف أساس النزاع من خلال شهادات متزنة من أطراف النزاع. وكذلك فإن الشفافية في توفير المعلومات ذات العلاقة بالنزاع هي أيضا أساسية لتأسيس سابقة من الثقة بين الأطراف.

واتفقت المشاركات على أن إدراك المصالح المتنافسة والتمويهات التي يقوم بها كل طرف من أطراف النزاع هو أمر مهم للتوصل إلى علاقة تكون فيها جميع الأطراف هي الرابحة في حل النزاع. ويمكن بناء الحلول التعاونية بين الأطراف على أسس المصالح المشتركة والمكملة لبعضها بعضا. وقد تشتمل طرق الحصول على المعلومات عن مصالح الأطراف المتعارضة الحديث المباشر بين الأطراف أو بين الوسيط والأطراف المتعارضة؛ تعزيز السرية عن طريق كشف كل طرف عن مصالحه للآخرين؛ التعاطف مع الطرف المعارض لتوسيع أطر أخذ مصالح الطرف الآخر بعين الاعتبار؛ والقيام بالأبحاث أو الاستبيانات عن منشأ الطرف المعارض، مسلكه وتوجهه السياسي من أجل التكهن بصورة أفضل عن مصالحه المحتملة.

وحيث أن المشاركات كن في بداية الاستعداد للانتخابات البرلمانية حينئذ، فإن التدريب تضمن العديد من الأمثلة على المبادىء البينية وبناء التحالفات، فضلا عن الحزب السياسي وقضايا الانتخاب. وقد طلب من المشاركات دراسة المواد المقدمة لهن في إطار من الأمثلة العملية المعتمدة على حياتهن وعلى الوضع في العراق بصورة خاصة. وقد سمحت هذه الطريقة لحصول نقاشات أعمق وأغنى ما عزز الإحساس بتملك الورشة من قبل المشاركات.

وأشار باليان إلى أنه "بسبب كون المشاركات قائدات تنظيميات وناشطات سياسيات واجتماعيات في مجتمعهن يخضن مناقشات ومفاوضات متواصلة داخل وما بين منظماتهن، فإن المشاركات تفاعلن بصورة قوية مع خطوات التفاوض وحل النزاعات وأساليبهما." وفي حين أن المشاركات في الورشة جئن من خلفيات سياسية مختلفة لم تكن متآلفة بالضرورة، فقد كان على هؤلاء المشاركات تجاوز هذه الانتماءات للتركيز على دواعي القلق المشتركة ومواقف النزاع.

التدريب السياسي

اليومان الأخيران من الورشة اشتملا على التدريب السياسي الذي قام به كل من **عفاف مرعي وخالد علي عمر**. حين طُلب من المشاركات تعريف المشاركة السياسية، ركزت المشاركات على الحاجة إلى تمثيل جميع الأطراف في المجتمع بغض النظر عن الجنس أو المعتقد الديني؛ وتطبيق فكرة صوت الشعب؛ وضرورة وضع دستور؛ وحماية حرية الحركة وأهمية التعددية. ووافقت المشاركات على ضرورة أن يكون لكل فرد في المجتمع دور ومسؤولية في المشاركة السياسية مثل أن يكون

مرشحا للرئاسة، كما ركزن على ضرورة رفع الوعي حيال العملية الانتخابية وتأسيس جمعيات المجتمع المدني.

وقد حددت المشاركات السمات التالية على أنها ضرورية للنساء العراقيات فيما يسعين إلى مشاركة أعلى في حكومة بلادهن: الخبرة والتخصص؛ المبادرة؛ التعليم؛ القدرة على الاتصال؛ الادارة القوية؛ مهارات التفاوض؛ المصداقية والشفافية. وعبر عمليات لعب الأدوار وتمارين التخاطب المكتوب، ناقش المشاركات أهمية لغة البدن الخاصة بثقافة ما والأهمية الإيجابية لإقامة التحالفات ومنظمات المجتمع المدني وجماعات المؤيدين بين الناخبين.

وأكدت المشاركات على أن، الشفافية، المساءلة والفعالية في تطبيق السياسات، فضلا عن توفر وسائل إعلام ملتزمة اجتماعيا وجماعات مجتمع مدني تعمل بموجب أنظمة رسمية أو غير رسمية أو التي تتجمع حول قضايا معينة، هي أمور مهمة لنجاح الحكم الصالح. وفي التحضير لبرنامج انتخابي ناجح أو العقد بين المرشح والناخبين، استنتجت المشاركات أن من المهم تحديد المشاكل التي تواجه السكان والتوصيف الدقيق للتوجهات الاجتماعية والثقافية للناخبين وتطبيق الخطط بمصداقية وصدق.

وخلصت المشاركات إلى أنه في حين أن من الضروري أن يبرز الجانب الشخصي للحملات الانتخابية من أجل الحصول على صوت يعكس هوية المرشح، فإن على جميع المرشحين العمل معا لمخاطبة كل الشعب العراقي حيث أن جميع السكان سيشاركون في انتخابات كانون الثاني / يناير 2005. عملت المشاركات في جماعات صغيرة لتحديد فئات الطلبة، الشباب العاطل عن العمل، معيلي الأسر والأعضاء السابقين في الجيش العراقي المحلول كمجموعات تأييد يمكن أن تصبح جماعات يستهدفها المرشحون.

نرمين عثمان: الوزيرة الحالية للبيئة والقائمة بأعمال وزيرة حقوق الإنسان ووزيرة الدولة لشؤون المرأة، سافرت من بغداد إلى بيروت لمشاهدة والمساهمة في ورشة عمل كانون الأول / ديسمبر 2004. تفاعلت الوزيرة مع المشاركات خلال جلسة التدريب لتشاطر خبرتها كمسؤولة حكومية، وقدمت المشورة عن أساليب الاتصال الفعالة للعديد من فئات الجماهير المختلفة وعرضت رأيها حول كيف يمكن للحكومة والمجتمع المدني أن يؤيدا كلا منهما الآخر لتحقيق الأهداف المشتركة.

نرمين عثمان

توصيات للحكم الصالح في العراق

ورشة كانون الأول | ديسمبر 2004

وافقت المشاركات على التقيد بمبادىء ترويج الديمقراطية في العراق. وقد اتفقن على الاستراتيجيات التالية لتحقيق المشاركة السياسية المتواصلة والحكم الصالح في العراق:

1. استبدال الاحتلال العسكري بالقانون الدولي لتعزيز بيئة من الحرية.
2. موازنة التهديدات الأمنية الوشيكة عن طريق تعزيز قوات الأمن العراقية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.
3. إغلاق الحدود لمنع المتسللين من إعاقة انتخابات كانون الثاني / يناير 2005.
4. الحصول على خلفيات المرشحين ومقترحاتهم، كما وعن الأحزاب الناشئة والمتزايدة الانتشار في العراق من أجل ضمان نزاهة المسؤولين المنتخبين.
5. تحسين أنظمة الاتصالات والمواصلات بحيث يتسنى تحويل الحق الشامل للمشاركة في الاقتراع إلى حقيقة عملية بغض النظر عن المكان أو الوضع الاقتصادي للعراقيين.
6. تشكيل لجنة من ممثلي المنظمات الدولية لدراسة العادات والتقاليد العراقية الخاصة بهدف إعداد صيغة للديمقراطية يمكنها النجاح في المجتمع العراقي التعددي.
7. توفير فرص عمل أكبر للمواطنين العراقيين من أجل الاستجابة بصورة أكثر فعالية لدروس الوظائف والتهميش.
8. تثقيف النساء عن الدور الذي يمكنهن لعبه في بناء بلدهن الجديد عن طريق الانخراط في التعليم والعمل وعن طريق المشاركة في العملية السياسية والانتخابات.
9. ضمان أن الدستور الدائم للعراق يقر بحقوق النساء ويحميها.

برنامج سياسي موحد للحملة انتخابية: "معا نبني العراق"

ورشة كانون الأول | ديسمبر 2004

اتفقت العديد من المشاركات من خلفيات عرقية ودينية على شعار "معا نبني العراق" وركزت المشاركات اهتمامهن على الأفكار المشتركة لتحقيق الأهداف التالية، التي وصفنها بأنها "حلمنا":

1. إزالة التحالف العسكري بأسرع وقت ممكن.
2. إعادة الاستقرار والأمن إلى العراق.
3. ترويج الوحدة بين العراقيين.
4. تطوير حلول لمشكلة البطالة.
5. احترام الحقوق بغض النظر عن الجنس والعرق والدين.
6. المصادقة على دستور عراقي يروج لحكم القانون.
7. ضمان إعادة بناء العراق.
8. ضمان حقوق النساء على المستويات القانونية والعملية، سواء على صعيد الحقوق أو الواجبات.
9. معالجة مشكلة الديون العراقية.
10. توفير حرية التعبير.
11. تشجيع الاتحادات المهنية والزراعية.
12. ترويج دور المجتمع المدني في العراق الجديد.

الانتخابات العراقية: النساء إلى صناديق الاقتراع

واشنطن، دي سي

كانون الأول / ديسمبر، 2004

هذا الإيجاز الإعلامي، الذي شارك في رعايته برنامج الشرق الأوسط ومشروع منع النزاع، ركز على التحديات التي تواجه النساء العراقيات فيما يشاركن في جميع مراحل التطور السياسي للعراق والانتقال إلى الديمقراطية. ووفر ممثلون من جماعات نسائية عراقية، ومن الأمم المتحدة، ومنظمات مقرها واشنطن، والحكومة الأميركية، معلومات عن النشاطات البرامجية والتدريبية الجارية في العراق.

ويشاطر المشاركون معلومات عن دواعي قلق المرأة العراقية وعن تنظيم وترجيح نجاح الانتخابات العراقية التي كانت على وشك أن تعقد حينئذ. النساء العراقيات يواجهن العديد من التحديات فيما يشاركن في جميع مراحل التطور السياسي للعراق وانتقاله إلى الديمقراطية. ومع ذلك فقد اتفق المشاركون على أن فتح هذا الفضاء السياسي والمدني هو حدث مهم بالنسبة للمرأة العراقية - وعلى أن المرأة العراقية تقف مستعدة لاستغلال الفرصة لتكون مشاركة في عملية إعادة البناء.

دنيس دوفينيس، نائبة مدير والمدير العام لمركز برنامج العدالة الانتقالية والحكم ما بعد الصراع في الرابطة الدولية للأنظمة الانتخابية، أوضحت أنه حين يذهب العراقيون إلى صناديق الاقتراع، فإنهم سيصوتون لحزب أو ائتلاف بترتيب ثابت. فالمرشحات سيشغلن ثالث كل مقعد في أية لائحة حزبية. وكان من المقرر أن يعمل حوالي 100,000 عراقي على تنظيم وإدارة عملية الانتخاب، فضلا عن حوالى 6,000 مراقب دولي. وقد تم تدريب ومئات العراقيين من الأحزاب والائتلافات السياسية العراقية لمراقبة الانتخابات. وعلى عكس الانتخابات في دول تمر بفترة صراع أو تكون قد خرجت منه للتو، فإن المراقبة الدولية التي تمت للانتخابات العراقية تمت من العاصمة الأردنية لأسباب أمنية.

ستيوارت كروسل، نائب مدير البرامج العراقية في المعهد الدولي الجمهوري، ذكر أن برامج المعهد كانت تركز على تشجيع الشفافية والنزاهة في الانتخابات العراقية عن طريق القيام بعمليات التثقيف والانتخاب الشعبي. فعلى سبيل المثال، نشر المعهد ترتيب النظام الانتخابي وبث إعلانات تلفزيونية لإعلام الجمهور عن الانتخابات القادمة. ويركز المعهد أيضا على مساعدة النساء في الحصول على مناصب قيادية في المجتمع المدني والحكومة، والمساعدة في إعداد الدستور العراقي والتحضير لتنصيب الحكومة الدائمة في كانون الأول / ديسمبر 2005. وأكد كروسل على أن المعهد لا يقوم بهذا العمل وحده بل يعمل على أن يكون العراقيون هم الرواد في هذا العمل.

عبدالوهاب القبسي، مسؤول برامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الوقفية القومية للديمقراطية، أكد أن العراقيين يواجهون عملية انتخابات معقدة. خلال جولاته للعراق، ذكر القبسي أن النساء العراقيات كن أكثر المواطنين العراقيين تفاؤلا حيال الوضع العراقي والنساء الأكثر مشاركة بين النساء في الدول العربية. وقال إن تمويل مؤسسته يقدم للبرامج التي تعمل على دمج النساء في منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في العراق.

مكرم قويس، مسؤول برامج كبير للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد الديمقراطي القومي، أشار إلى أنه رغم أن النساء العراقيات يتفوقن على مثيلاتهن في العالم العربي في ناحية التعليم والحرية السياسية، فإن وحشية نظام صدام حسين والحروب العديدة التي واجهها العراق أدت إلى تراجعهن بصورة ملحوظة. وكان قويس قد عاد لتوه من ورشة عمل مع أعضاء نساء في الحكومة العراقية الانتقالية، وقد أكد أن النساء كن ملتزمات إلى حد أنهن كن مستعدات للتضحية بحياتهن. وقال: "ترى الطاقة وتسمع الروايات عن التحديات في حياتهن. هؤلاء النساء بطلات." وتوقع قويس أن مستويات الثقة لدى النساء ستواصل الارتفاع فيما يدرك المواطنون العراقيون أن النساء قادرات على تولي المناصب ويجب إشراكهن في العملية السياسية.

مها منى، مديرة برامج مسؤولة عن وحدة الحكم، السلام والأمن في صندوق الأمم المتحدةالإنمائي للمرأة، ذكرت أن الصندوق يعمل على دعم جهود تمكين النساء. وقالت إن انتخابات كانون الثاني / يناير 2005 ستبرز فرص النساء للمشاركة في المشهد العام، وأن الصندوق يعمل بصورة محددة مع وزيرة الدولة لشؤون المرأة ووزارة الأشغال العامة لدعم التعليم وتعبئة النساء العراقيات وضمان مشاركتهن في الانتخابات البرلمانية.

تشارلي بونتيشيلي، كبير منسقي مكتب قضايا المرأة الدولية في وزارة الخارجية، أكد ذلك. وقال: "هذه لحظة حاسمة لأولئك الذين عملوا متعاضدين مع أخواتنا العراقيات." وأطرى بونتشيلي على قوة وصلابة المرأة العراقية، وهي سمات في غاية الأهمية في خضم حركة تمرد وظروف غير مستقرة في العراق. وقال بونتيشيلي أنه كما كان بالنسبة إلى أفغانستان - حيث توقع الجميع أن يؤدي العنف والترهيب إلى إبقاء الجميع بعيدا عن صناديق الاقتراع - فإن النساء العراقيات يمكن أن يثبتن أن العالم كان مخطئا مرة أخرى.

بناء سلام مستدام في العراق: نقاش غير رسمي مع قيادات نسائية عراقية

واشنطن، دي سي

10 آذار / مارس 2005

هذه الجلسة غير الرسمية شارك في رعايتها برنامج الشرق الأوسط ومشروع منع النزاع والأمن الشامل: المرأة تخوض السلام. **هالة إسفنديار**ي، مديرة برنامج الشرق الأوسط في مركز ويلسون، و**كارلا كوبل**، نائبة مدير مشروع الأمن الشامل: المرأة تخوض السلام، أدارت النقاش بين أعضاء وفد زائر من النساء العراقيات ومسؤولين في عدد من مراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية في واشنطن.

نرمين عثمان، وزيرة البيئة والقائمة بأعمال وزير شؤون حقوق الإنسان ووزيرة الدولة السابقة لشؤون المرأة تحدثت عن حماية حقوق النساء في العراق الجديد.

وقد بحثت المشاركات خطر أن لا يلبي الدستور العراقي الدائم التوقعات إن لم يبق على مستويات الحرية التي عهدتها النساء في العراق سابقا. وقد تم أيضا بحث دور المجتمع الدولي هو وضع آلية لمراقبة صياغة الدستور. وقد بحثت المشاركات مبدأ الدعوة المتزايدة لـ"الحقوق المتساوية" بدلا من "حقوق المرأة"، وفوائد معالجة الحقوق الفردية الإنسانية وإمكانية رعاية نقاشات نشطة على التلفزيون وفي الإذاعة حول عواقب قانون الشريعة.

زكية حقي، وهي عضو في الجمعية التشريعية الانتقالية، وأول امرأة تتولى منصب قاض في العراق، قالت إن هناك 8 قاضيات فقط في العراق من بين الـ 865 قاضيا اليوم (ما عدا كردستان). ووصفت حقي النساء العراقيات بأنهن "في المعركة" بالنسبة إلى الدستور الدائم، وقد شجعت مشاركة أكبر من قبل المنظمات غير الحكومية لضمان أنه، ومع الوقت، سيتم إلغاء كل القرارات المضادة لحقوق الإنسان والمرأة، لا على الورق فحسب بل ومن ناحية الممارسة.

وناقشت المشاركات أيضا كيفية ضمان حقوق المرأة، بالنظر إلى الطبيعة المحافظة لكثير من العراقيين في السلطة. إحدى أعضاء الوفد، وهي أيضا عضو في جمعية المرأة التعليمية والحزب الإسلامي شهدت بأن الكثير من أفراد حزبها لديهم نظرة تقدمية تجاه الإسلام ويعتقدون أنه يمكن أن يكون هناك تواؤم بين الحداثة والإسلام. وشددت على أن الهدف ليس هو فرض الشريعة على العراقيين، بل جعل الدين أمرا يعود للاقتناع الشخصي. وشددت على أهمية زيادة الوعي عبر التعليم كوسيلة لإضفاء صبغة ليبرالية على برنامج الحزب وتوضيح عواقب وجود نظام قضائي قائم على الشريعة.

نرمين عثمان، وهي الوزيرة الحالية للبيئة والقائمة بأعمال وزير حقوق الإنسان ووزيرة الدولة السابقة لشؤون المرأة، تحدثت عن حماية حقوق المرأة في الدستور. وقد أبرزت ثلاث طرق لتحقيق ذلك الغرض: 1) يجب تثقيف النساء في الجمعية التشريعية الانتقالية بشأن المواثيق الدولية الخاصة بحقوق المرأة عبر دورات تدريب قيادية مكثفة بحيث يتمكنّ من الترويج لتطبيق هذه المواثيق وتثقيف المواطنين العراقيين بشأن حقوق الإنسان، 2) يجب إيجاد المجالات لتوجيه الرسائل إلى هيئات صنع القرار العراقية بحيث يمكن لجميع العراقيين عرض الاقتراحات المتعلقة بمحتوى الدستور الدائم؛ 3) النساء العراقيات بحاجة إلى حلفاء من الرجال داخل وخارج الجمعية التشريعية لدعم قضاياهن.

وأشارت الوزيرة عثمان إلى أن هناك حاجة لحملة شاملة، مثل تلك التي تم تنظيمها قبل انتخابات كانون الثاني/يناير 2005، لتثقيف العراقيين بشأن أهمية تحقيق الأهداف عبر التأثير غير المباشر، مثل الرسائل التي يمكن إرسالها إلى لجنة صياغة الدستور والتأثير المباشر، مثل توسيع قدرة كل عضو في مجتمع المنظمات غير الحكومية. وقد طالبت الوزيرة بتصميم ورش العمل وإقامتها لتدريب المدربين والتركيز على معاني المواثيق الدولية وإجراء مراجعة كاملة، كلمة بكلمة للدستور.

وقد شددت أعضاء الوفد العراقي على الحاجة إلى زيادة التعليم وتوسيع فرص العمل والخدمات مثل العناية الصحية، مشيرة إلى أن طاقة النساء ستزداد فقط إذا ما كان هناك أمن واستقرار في العراق.

"بنـاء عـراق جـديـد: دور النسـاء في صيـاغـة الدسـتـور"

بيروت، لبنـان

3-5آيار / مـايـو 2005

من 3–5 أيار / مايو، 2005، عقد مركز ويلسون بمشاركة من مركز المرأة التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ورشة عمل في بيروت، لبنان تحت عنوان: "**بنـاء عـراق جديـد: دور النسـاء في صيـاغـة الدسـتـور**". وقد مولت ورشة العمل هذه بمنحة من السلام الأميركي.

وكان المدربون والخبراء هم: فريدة بناني، عضو هيئة التدريس في القانون؛ جامعة القاضي عياد، مراكش، المغرب؛ شبلي ملاط، أستاذ القانون ومدير مركز الدراسات التابع للاتحاد الأوروبي، جامعة سانت جوزيف، بيروت، لبنان؛ فاطمة سبيثي–قاسم، مديرة مركز المرأة التابع لاسكوا؛ ورند الرحيم، المديرة التنفيذية لمؤسسة العراق، ورئيسة بعثة وممثلة العراق في الولايات المتحدة (تشرين ثاني / نوفمبر 2003 - كانون أول / ديسمبر 2004). ومن اصل احدى وعشرين امرأة شاركن في ورشة العمل، كانت هناك خمس عشرة امرأة من بين أعضاء الجمعية الوطنية العراقية الانتقالية و ست منهن مثلن منظمات غير حكومية. بالإضافة إلى ذلك، فقد رشحت ثلاث منهن للجنة صياغة الدستور.

كان هدف الورشة هو عرض أدوات على المشاركات من شأنها أن تساعدهن في تقديم توصيات حول كتابة الدستور العراقي الدائم، بطريقة تعالج احتياجات ومخاوف المرأة العراقية، وتعزز قدرات شبكات النساء والمنظمات غير الحكومية لتقديم توصيات للنساء وللرجال على حد سواء لإدخال لغة وسياسة تنم عن تفهم لدواعي قلق النساء في الدستور. شملت جلسات التدريب مناقشات حول تجاوز هيكليات ومفاهيم دستورية، تحديد ودمج أولويات النساء في الدستور العراقي، وآليات لتنفيذ الاحتياجات الشاملة للمرأة العراقية.

مبـادىء وهيـكليـات دستـوريـة

بدأت **فريـدة بنـاني** مناقشتها بتوضيح أن الدستور هو المصدر الرئيس للقوانين، وهو الذي ينظم الطبقات الاجتماعية، ويحدد حقوق الأفراد داخل المجتمع، ويصبح منهجا يعطي المواطنين الحق في المشاركة في عمليات صنع القرار وينظم العلاقات بين المواطنين والدولة. وأكدت على أن الدستور هو المصدر الوحيد للتشريع، إلا أن حقوق الفرد في مساءلة الدستور يجب أن تشترط بوضوح في مضمون نصه.

قادت بناني نقاشا حول أولية الدستور بالمقارنة مع قوانين الدولة أو القوانين المدنية، وحول ما إذا كان يجب أن يكون الدستور النص الوحيد الذي يستعرض حماية حقوق النساء. وحيث أن الدستور هو بمثابة القانون الأعلى، فإنه يجب أن يكون مرشدا لحقوق النساء. وبالتالي فإن أية قوانين

عملت المشاركات في مجموعات صغيرة لتحديد مجموعة من الأهداف المشتركة للنساء في العراق.

تنتهك تلك الإرشادات ستعتبر غير دستورية.

ناقشت المشاركات قضية منح الدستور خيار وضع تشريع يسمح لجميع المواطنين باختيار دينهم الخاص بهم وفي تلقي معاملة متساوية حسب القانون، سواء من خلال الشريعة أم من خلال أي قانون آخر. كما عبرت المشاركات عن قلقهن إزاء تنفيذ وحماية أية قوانين مكتوبة، وناقشن ما إذا كان باستطاعة الدستور أن يشترط وضع آلية لحماية حقوق النساء - ربما آلية تعتبر أن أيا من النواحي التقليدية أو الثقافية لا يمكنها أن تكون أعلى من الدستور.

أجرت **فاطمة سبيتي** - قاسم مراجعة للسياسات والمواثيق الدولية، بينت النصوص القانونية التي تنظم حقوق النساء عالميا وبينت كيف أن قضايا النساء انتقلت من موضع إهمال إلى موضع هو في صلب الاهتمام الدولي. ولقد شملت النصوص القانونية التي تمت مناقشتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ميثاق الحقوق السياسية للنساء (1952) وميثاق التخلص من جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) والذي وقعت عليها سبع عشرة دولة عربية مع وضع التحفظات عليها.

كما أعطت سبيتي - قاسم نبذة عن قرارات رئيسية حول حقوق النساء تمت المصادقة عليها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وأشارت إلى أن الاهتمام المتزايد والإرادة السياسية للأمم المتحدة في محاولة دفع حقوق النساء إلى الأمام واضح من خلال تأسيس مركز المرأة التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (آلإسكوا) عام 2003. وفي عام 2000، من بين ثمانية أهداف عالمية هامة أعلن عنها ضمن الأهداف الإنمائية الألفية، تم إدراج تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء الهدف الثالث. أكدت سبيتي - قاسم أن حقيقة عدم إضافة النساء كملحق لوثيقة أخرى تعتبر تطورا هاما.

الحقوق والبنود الدستورية

قاد **شبلي ملاط** نقاشا حول الوسائل المتاحة لحماية العراقيين وحقوقهم، خاصة بعد عقود من عدم القدرة على حماية أي مواطن عراقي تنتهك حقوقه. وأكد على أن الدستور لن يكون فعالا إذا ما انتهكت الحقوق وظلت البنود القانونية مجرد كلمات على الورق. وتحدث المشاركون عن طول فترة وضع الدستور، وتناقشوا حول إمكانية أو كيفية حصول مراجعات وتعديلات منتظمة للوثيقة. واقترح ملاط إمكانية قيام العراقيين بإنشاء محكمة دستورية يستطيع فيها كل مواطن أن يبدي رأيه، لكنها تتضمن آلية غربلة تقرر من خلالها المحاكم الأدنى إذا كانت قضية ما ستنتقل إلى محكمة أعلى. واتفق المشاركون على أن القدرة على إبداء الآراء ستعطي العراقيين ثقة في نظامهم الجديد. واطلع كل من **رند رحيم** و**شبلي ملاط** المشاركين على هيكلية وتطوير القانون الإداري الانتقالي (TAL)، من حيث كيفية معالجة قضايا النساء. وأشارت رحيم الى أن القانون الإداري الانتقالي هو مثابة وثيقة مؤقتة، أنشىء فقط من ناحية مبدئية، وان العديد من البنود القانونية لم تترجم إلى قوانين ثابتة وبقيت هذه غير فعالة. ومع ذلك، وفي ظل غياب بديل أكثر فعالية، لا يوجد

لدى المواطنين العراقيين خيار سوى قبول تدابير القانون الإداري الانتقالي حتى يتم إقرار الدستور الدائم. وأوضحت رحيم الصعوبة في إجراء تعديلات بعد إقرار الدستور وسألت المشاركات هل يجب إضافة القاعدة بالنسبة لنوعية الجنس في الدستور ككمية، على شكل حصة نسبية لمشاركة النساء في المؤسسات العامة.

ووصف ملاط شمول القانون الإداري الانتقالي على حصة نسبية لمشاركة النساء بالنصر العظيم، لا سابق ولا مثيل له في الدول الأخرى عبر التاريخ. واقترح أن تكون النساء واضحات جدا حول تنفيذ الحصص النسبية في القوانين المستقبلية، ربما باستخدام التعبير الإسلامي "للحصة القانونية"، لان كلمة الكوتا (الحصة النسبية) ليست بالكلمة العربية. واقترح بديلا آخر يمنح النساء نسبة من مقاعد القوى مساوية لنسبتهن بين الشعب. كما نصح المشاركات بتسمية المواثيق المعينة التي يردن أن يلتزم بها العراق، من أجل التأكد من أن المواثيق الدولية لن تتبنى بشكل متفق عليه. كما ناقشت المشاركات إضافة مادة مبدعة في دستورهن تشترط أنه لن يكون هناك تعديل للبنود القانونية التي تتعلق بحقوق الإنسان أو المساواة بين الجنسين.

مناقشة قانون الشريعة والأسرة

وصفت بناني، المغربية الأصل، التحدي الذي واجهته النساء المغربيات في محاولة تغيير قانون الحال المدني قبل تبني قانون الأسرة الجديد في 2004. وقد وصفت، في البداية، كيف قاتلت مؤسسات النساء بشكل منفصل لإظهار أنها رائدة في معالجة هذا النقاش. وفي النهاية، اتحدت المؤسسات فيما بينها لتغير اربعة بنود قانونية في القانون. ووصفت كيف طلبت النساء من الناس التوقيع على التماسات لتغيير قانون الحال المدني، فاستخدمن مهارات التفاوض لإقناع الرجال على توقيع الالتماس ولحث الإسلاميين على المشاركة في خطة تطوير اجتماعي متكاملة للنساء.

وقد ناقشت المشاركات حقيقة أن المساواة من قبل القانوني لا تعني المساواة في القانون؛ الأثر المحتمل على حياة المواطنين والأسر إذا ما وقفت قوانين الأحوال المدنية ضد روح الدستور؛ كيف يمكن دمج الأدوات الدولية المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية؛ وطبيعة حقوق المرأة كما نوقشت ضمن إطار الشريعة. كما اعتبرت المشاركات حقيقة أن الأسرة هي الوحدة الأساس داخل المجتمع العراقي وليس الفرد. وتناقشن في كيفية احتواء الدستور العراقي لهذا النموذج، خاصة في ظل الوضع الراهن للعراق كمجتمع حرب يتضمن العديد من الأرامل والأيتام.

فريدة بناني، وسط، تواصل النقاش عن حقوق المرأة المدنية مع المشاركات حول مائدة الغداء في ورشة عمل أيار / مايو 2005.

وأشارت بناني إلى أنه في حالة الكثير من الدول العربية، فان القضاء التشريعي هو فهم الإنسان، أو التفسير، للشريعة حسب مذهبه الديني الخاص. ولقد فرقت بناني بين اعتبار الإسلام المصدر أو مجرد مصدر تشريع للدستور العراقي. وأشارت المشاركة في ورشة العمل وعضو الجمعية الوطنية العراقية الانتقالية، زكية حقي، إلى أن القرآن يحمي النساء وان النساء اللواتي شاركن في عملية كتابة الدستور قادرات على المحافظة على هذه الحماية عن طريق تجنب الارتدادات الناتجة عن القوانين المستنبطة من الشريعة.

آليات للنقاش العام

بالإشارة إلى أن الدستور يشكل الأساس للجنسية، أوضحت رحيم انه لا توجد حاليا أية آلية للنقاش بين المجتمع المدني وصائغي الدستور، وأكدت على أهمية الوصول إلى جميع طوائف الشعب العراقي، خاصة تلك التي لا تنتمي لأحزاب سياسية. كما شعرت المشاركات أن عليهن مساعدة الرجال - سواء الذين يؤيدون أهدافهن أم الذين لا يؤيدونها. كما أكدن على أهمية أن تضم لجنة صياغة الدستور رجال دين رفيعي المستوى وخبراء القانون.

شيلي ملاط يرد على أسئلة المشاركات حول الأطر الدستورية خلال نقاش غير رسمي.

ناقشت المشاركات آليات التواصل مع الشعب العراقي لحث نقاش حول محتوى الدستور.

فقد اقترحن إجراء مسح للمزارعين، ربات البيوت والطلاب العراقيين حول آرائهم وبطريقة مباشرة، وانه على نخبة صانعي القرار أن يوظفوا وسائل الإعلام للوصول إلى الشعب. كما أوصين بزيادة انتظام الاجتماعات التي تنظمها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وشمل المجالس البلدية في الوصول إلى الناس، وتشكيل فرق صغيرة مؤلفة من خبراء قانون ورجال دين رفيعي المستوى كي يكون ممكنا جذب العراقيين وضمان مشاركتهم في صياغة الدستور من خلال تقديم التقارير حول نتائج هذا البحث للجمعية الوطنية العراقية الانتقالية. وبين المدربون الأهداف التالية للمشاركات: العمل نحو تصور موحد للنساء عن الدستور؛ تحديد القضايا الرئيسة التي يجب أن يركز عليها الدستور دون ترك ثغرات للمحامين أو القضاة؛ إشراك النساء في عملية صياغة الدستور، وإشراك النساء كجزء من النقاش الاجتماعي للتأثير على الآخرين من خلال التحاور لحقوق النساء وأكثر. وأكد ملاط على المشاركات أن الوزارات والمحكمة الدستورية في العراق يمكن أن تترأسها امرأة، مقترحا أن على المرأة أن تتجاوز مكانتها، كما فعل جلال طالباني، الكردي، عندما أصبح رئيسا.

كانت النساء مصرات على الوقوف كجبهة موحدة للتأكيد على احتياجات النساء الجماعية في العراق، ربما من خلال مؤتمر حزبي نسائي داخلي يجذب النساء من داخل وخارج الجمعية الوطنية العراقية الانتقالية، والذي سيعقد اجتماعات مرتين في الشهر لترسيخ استراتيجيات عمل. قالت سعاد حميد الاوابي لفتاً، المشاركة في ورشة العمل والعضو في الجمعة الوطنية الانتقالية "إننا نحتاج إلى أن نبدأ بدراسة أنفسنا، وكل ما تعلمناه، ومن ثم علينا أن نعلم الآخرين بالضبط كما تعلمنا. علينا أن ننقل هذه المعرفة. علينا أن نصل إلى الغالبية، المجتمع المدني، ومن خلالهم نستطيع أن نسمع صوتنا لأخواتنا في بلدنا. الفضل يعود للمجتمع المدني، لن نسجن في بغداد؛ سنصل إلى الجميع في العراق".

إعـداد خـطـة عـمـل للنـسـاء الـعـراقيـات

ورشة عمل أيار/ مايو 2005

أعدت المشاركات في ورشة عمل أيار/ مايو 2005 قائمة البنود التالية لعرضها على لجنة صياغة الدستور:

1. ضمان حق الأم في نقل الجنسية إلى أطفالها.
2. زيادة وتوسيع النظام الحالي للحصص النسبية (الكوتا) في الجمعية الوطنية، الفروع التنفيذية والتشريعية للحكومة، الوزارات، وجميع مناصب القيادة.
3. ضمان المساواة للنساء قبل وفي القانون الخاص بالنساء.
4. الالتزام بالمواثيق الدولية التي تحمي حقوق النساء، حقوق الإنسان، وحقوق الأطفال.
5. شجب استخدام العنف ضد النساء وتنصيب وسائل وقائية في القانون.
6. إعداد قانون حقوق للنساء كملحق للدستور.

رند رحيم تقود مراجعة للنتائج التي تم إعدادها خلال عمل المجموعة. وبعد هذه العملية، أعدت المشاركات خطة عمل لزيادة حقوقهن والمشاركة السياسية في العراق.

اختلفت المشاركات حول النقاط التالية:

1. النسب المئوية الكمية للحصص النسبية.
2. ما إذا سيكون الإسلام المبدأ الحاكم / المصدر الرئيس لتشريع الدستور.
3. ما إذا وكيف ستفصل الدولة عن الدين في الدستور وفي الوثائق القانونية الأخرى.

إقرار خطة عمل نهائية:

1. بناء ائتلافات وتحالفات بين النساء العراقيات. قد يأخذ هذا شكل لجنة نسائية داخل البرلمان، و/أو لجنة من أعضاء من البرلمان وممثلي المنظمات غير الحكومية، لتنسيق رفع مستوى الوعي ولدعم أهداف النساء المشتركة.
2. تشكيل لجنة لتنسيق جميع النشاطات المرتقبة في بغداد.
3. إعداد شبكة اتصالات للوصول إلى منظمات المجتمع المدني ولتعزيز شبكات النساء الحالية.
4. ضمان كون أعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية من النساء جزءاً من لجنة صياغة الدستور.
5. توظيف وسائل الإعلام (النشرات الإذاعية، نقاشات على شاشة التلفاز، مقالات صحفية، ندوات على الانترنت) للتركيز على قضايا النساء ونشر حملات لرفع الوعي في جميع أنحاء العراق لخلق موجة شعبية لدعم مطالب النساء.
6. التواصل مع رجال الدين وخبراء في الشريعة الإسلامية في أثناء عملية صياغة الدستور.

"بناء عراق جديد: كيف نجعل الدستور العراقي يخدم النساء"

بيروت، لبنان
19-21 أيلول / سبتمبر

في 19 - 21 أيلول/ سبتمبر 2005، نظم مركز ويلسون بمشاركة من مركز المرأة التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ورشة العمل، "**بناء عراق جديد: كيف نجعل الدستور العراقي يخدم النساء**" في بيروت، لبنان. ولقد مولت ورشة العمل هذه بمنحة من معهد السلام الأميركي.

المدربون كانوا: آرمن باليان، شبكة فض النزاع اللبناني؛ فريدة بناني، هيئة التدريس في القانون، جامعة القاضي عياد، مراكش، المغرب. فاطمة سبيثي قاسم، مديرة، مركز المرأة في الإسكوا؛ وهالة اسفنديارى، مديرة، برنامج الشرق الأوسط، مركز وودرو ويلسون. خمس عشرة من اصل ست عشرة مشاركة هن أعضاء في الجمعية الوطنية العراقية الانتقالية، اثنتان منهن كانتا عضوين في لجنة صياغة الدستور، وكان من بين الحضور أيضا وزير الزراعة السابق. وقد أحضرت كل مشاركة خبرة اكتسبتها من العمل في لجان الجمعية الوطنية العراقية الانتقالية تمتد من علاقات دولية ومالية إلى التعليم والمجتمع المدني. وقد تم اختيار المشاركات لنشاطاتهن العالية المستوى ولعلاقتهن بقضايا المرأة في العراق، وكذلك لتنوعهن – فقد جئن من مختلف الأحزاب السياسية ومن مناطق مختلفة مثل بغداد، البصرة، كربلاء، كركوك، الموصل، النجف، والسليمانية.

أجرت المشاركات تقييما لأساليب حل النزاع الشخصية قبل جلسة حول المشاكل بصورة تعاونية.

عقدت ورشة العمل بعد قرابة شهر من الاستفتاء على الدستور الذي اجري في 15 تشرين أول/ أكتوبر 2005، الذي تمت في أثنائه المصادقة على الدستور. ولذلك، كان بامكان المشاركات إجراء مناقشات ملموسة حول بنود دستورية محددة، وإعداد خطط عمل لتنفيذ البنود الدستورية، والنظر في إعداد قانون من شأنه أن يتمم البنود الدستورية، بحيث تعمل القوانين على معالجة احتياجات النساء. وقد كانت أهداف ورشة العمل كالتالي:

- إعداد المشاركات – خاصة الأعضاء من النساء في لجنة صياغة الدستور، الجمعية الوطنية العراقية الانتقالية، ومنظمات المجتمع المدني – لمواصلة دفع ولعب دور فعال وقوي في مناقشة الدستور العراقي من داخل وخارج البرلمان.

- إطلاع المشاركات على دساتير إقليمية ودولية متقدمة من شأنها أن تساعدهن في تقديم توصيات لكتابة وتفسير الدستور العراقي بحيث تعالج احتياجات ومخاوف المرأة العراقية.
- تعزيز قدرة شبكات ناشطي المنظمات غير الحكومية على تقديم توصيات للنساء وللرجال لدمج لغة وسياسة تنم عن تفهم لقضايا المرأة في الدستور؛ ولتعزيز دور المنظمات غير الحكومية في تثقيف العراقيين حول بنود الدستور في حين يتم صياغتها ومراجعتها.

الدستور وحقوق النساء الدستورية

عقدت **فريدة بناني** جلسات تضمنت مناقشة لوثاقة الصلة بين دستور وطني ووظيفته كأعلى قانون وطني، مع التركيز على بنود قانونية تتعلق بحقوق النساء كما كُتبت في المسودة التي خضعت لاستفتاء وطني في 15 تشرين أول/ اكتوبر 2005. فكرت المشاركات في تناقضات محتملة بين بنود دستورية معينة، من شأنها أن تهدد ضمان حقوق النساء من خلال استخدامها كأساس لتشريع قوانين الأحوال المدنية في المستقبل. كما ناقشن دور المواثيق الدولية في إرشاد التشريع في العراق، وكذلك مبادىء الجنسية. أقيمت جلسة عمل لحث مناقشات بين الأحزاب المختلفة حول تشعب محتمل للنساء في محافظات مختلفة في العراق، اللواتي يكافحن للمحافظة على أو تحقيق وضع قانون شخصي مرغوب به يعتمد على السوابق الموضحة في الدستور.

المشاركات في ورشة عمل أيلول / سبتمبر 2005 عملن في مجموعات صغيرة لبحث كيفية التعاطي مع حقوق المرأة في الدستور الجديد.

فض النزاعات وحل المشاكل بشكل تعاوني

عقد **ارمين باليان** جلسات جمعت النساء معا، أثارت نقاشا حول التمييز، التضمين، وحق الاختيار. وتضمنت المواضيع مقدمة لمبادىء فض النزاعات؛ تجارب شخصية نسبية مع النزاعات؛ ديناميكية تصعيد النزاعات؛ تقدير ذاتي فردي وتطبيق أساليب الرد على النزاعات، والمفاوضات تلعب دورا في تحديد مهارات حل المشاكل بطريقة بناءة وتعاونية. اتفقت المشاركات على أن أسلوبا منهجيا للتدخل في النزاع ضروري لحل ناجح، وان أي شخص يعتبر جزء من المشكلة يجب أن يكون جزءاً من الحل أيضا. كما حللن أساليبهن الشخصية في مواجهة النزاع، وركزن على تجاربهن الشخصية مع الوضع الراهن في العراق.

مشروع منع النزاعات

انشىء مشروع منع النزاعات في تشرين أول/ أكتوبر للبناء على العمل الذي بدأته لجنة كارنيغي لمنع النزاعات القاتلة. ولقد قدمت النشاطات التي رعاها المشروع معرفة، خبرة، واقتراحات لتنفيذ استراتيجيات منع النزاعات، بالإضافة إلى تركيز مشجع وتنسيق داخل مجتمع منع النزاعات. واستكشف المشروع أيضا التجارب المعقدة للنساء اللواتي شاركن في عملية بناء السلام، وشارك في رعاية عدد من البرامج وورش العمل لدعم النساء في الوقت الذي يكافحن فيه لتأمين حقهن في المساواة ومشاركتهن في العراق الجديد.

في حزيران / يونيو 2005، وكنتيجة لتصاعد المطالبة بتدريب لمهارات القيادة موجها نحو منع النزاعات العنيفة وإعادة بناء مجتمعات مزقتها الحروب، فقد أعيد تشكيل مشروع منع النزاعات كمشروع عن القيادة وبناء قدرات الدولة، والذي يلبي الحاجة الملحة لتنقية فهمنا كيف يمكن أن تكون التدخلات القيادية مبنية بطريقة فعالة أكثر ما يمكن؛ لتوسيع كادر المدربين المهنيين القادرين على العمل في بيئات سياسية ودبلوماسية ضعيفة في دول وأقاليم فيها نزاع أو خارجة من نزاع؛ ولتعميق قدرتنا على تفهم، تنفيذ، وإدارة هذه التدخلات المعقدة.

برنامج الشرق الأوسط

أطلق برنامج الشرق الأوسط في شباط / فبراير 1998 في ضوء ازدياد التدخل الأميركي والتغيرات الهائلة التي اكتسحت العديد من دول الشرق الأوسط. بالإضافة إلى التركيز على القضايا اليومية، فان البرنامج يواصل التركيز على التطورات بعيدة المدى وتأثيرها على الهيكلية السياسية والاجتماعية، التطور الاقتصادي، والعلاقات مع الولايات المتحدة.

يجذب برنامج الشرق الأوسط الخبراء المحليين والإقليميين لاجتماعاته، مؤتمراته، ونشراته التي تصدر من حين لآخر، والذي يقيم المضامين السياسية: للتطورات السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية بعيدة المدى في المنطقة وفي الدول المستقلة؛ دور الشرق الأوسط على الساحة الدولية؛ المصالح الأميركية في المنطقة؛ خطر الإرهاب؛ والتهديدات الاستراتيجية لدول ومن دول المنطقة. ويبدي البرنامج اهتماما خاصا بدور النساء، الشبيبة، معاهد المجتمع المدني، الإسلام، والتوجهات الديمقراطية والاستبدادية.

يتفحص برنامج الشرق الأوسط أنماط التوظيف، التعليم، الحقوق القانونية، والمشاركة السياسية للنساء في المنطقة. دور المرأة في تقدم المجتمع المدني، مشكلة الاتجار بالنساء، ومواقف الحكومات ومجتمع رجال الدين تجاه حقوق النساء هي كلها مناطق يولي البرنامج لها اهتماما كبيرا. وللبرنامج أيضا مصلحة كبيرة في استكشاف ادوار النساء المتزايدة في منع النزاعات ونشاطات إعادة البناء في فترة ما بعد الحرب.

مجلس الأمناء

الرئيس، جوزيف بي. غيلدنهورن

نائب الرئيس، دفيد أي. ميتزنير

أعضاء عامون: جيمس اتش. بيلنغتون، أمين مكتبة الكونغرس؛ بروس كول، الرئيس، الوقفية القومية للانسانيات؛ مايكل أو. ليفيت؛ السكرتير، دائرة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة؛ كوندوليزا رايس، وزيرة خارجية الولايات المتحدة؛ لورنس ام. سمول، السكرتير، معهد سميسونيان؛ مارغريت سبيلنغز، وزيرة التربية والتعليم في الولايات المتحدة؛ آلن وينستاين، مؤرشف أعضاء المواطن الخاص في الولايات المتحدة: جوزيف اي.، كاري جونير، كارول كارترايت، روبن كوك، دونالد اي. غارسيا، بروس اس. جلب، تشارلز ال. جليزر، تامي لونجابرغر.

حول المركز

المركز هو الذكرى الخالدة للرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأميركية، وودرو ويلسون. انشأ مجلس الشيوخ مركز وودرو ويلسون في عام 1968 كمعهد دولي للدراسات المتقدمة، "ترميز وتعزيز العلاقة المثمرة بين عالم التعليم وعالم الشؤون العامة". وقد افتتح المركز في عام 1970 بمجلس أمناء خاص به.

في جميع نشاطاته، فان مركز وودرو ويلسون هو منظمة غير ربحية وغير موالية، مدعومة ماديا بحصص سنوية من مجلس الشيوخ، وبتبرعات المؤسسات، الشركات، والأفراد. الاستنتاجات والآراء المطروحة في نشرات وبرامج المركز هي للكُتّاب والمتكلمين ولا تعكس بالضرورة آراء العاملين، زملاء، أمناء، مجموعات الاستشاريين، أو أي شخص أو منظمة تقدم دعما ماديا للمركز.